

همزة الوصل وهمزة التسهيل
Hamzat al-Wasl and Hamzat al-Tashil

Asst. Prof. Dr. Jawad Kazim Anad
Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

أ.م.د. جواد كاظم عناد
كلية الفقه / جامعة الكوفة

Jawa.Kazim@uokufa.edu.iq

ملخص

عُني البحث بمقاربة لما عُرف في المدونة النحوية بهمزة الوصل وهمزة التسهيل، ويمكن القول: إن هذين، كما وردا في هذه المدونة، يثيران عدداً من المشكلات التي ترجع إلى تليخ الصوت والتسمية، أو إلى الماهية وطريقة الانتاج، أو إلى وظيفته وعلاقته بغيره من الاصوات، ولا سيما ما ينتهي إلى العلل منها.

من هنا كان الشروع في رسم مناهجية هذا البحث إذ جعلت هذه المشكلات مدراً لمقاربة ادت إلى نتيجة فحواها: إن ما اثير حول ما سُمّي بهمزة الوصل وهمزة التسهيل، يكاد يكون هو هو؛ من جهة الوصف، أو من جهة الشبه، أو من جهة الوقوع في تشكيل، على اختلاف في عبارة، أو تباين في رسم صورة فرضه تعدّد الوظيفة لصوت نحاور على مواقع مختلفة.

الكلمات المفتاحية: همزة الوصل ، همزة التسهيل ، البحث النحوي ، الصوت ، الوظيفة.



Abstract

The research was concerned with an approach to what is known in the grammatical corpus as the Hamzat al-Wasl and the Hamzat al-Tashil. It can be said that these two, as they appear in this corpus, raise a number of problems that go back to the history of the sound and its naming, or to the essence and method of production, or to its function and its relationship with other sounds, especially those that belong to the causes of them. Hence, the beginning of drawing the methodology of this research, as it made these problems the orbit of an approach that led to a result whose gist is: What was raised about what was called the Hamzat al-Wasl and the Hamzat al-Tashil is almost the same; in terms of description, or in terms of similarity, or in terms of occurring in a formation, with a difference in expression, or a variation in drawing an image imposed by the multiplicity of functions for the sound we converse in different locations.

Keywords: Hamzat al-Wasl, Hamzat al-Tashil, Grammatical search, Sound, Function.



العدد: 3
السنة: 2
1427 هـ / 2006 م



مقدمة

عُني البحث بمقاربة لما عُرف في المدونة النحوية بهمزة الوصل وهمزة التسهيل، ويمكن القول: إن هذين، كما وردا في هذه المدونة، يثيران عدداً من المشكلات التي ترجع إلى تاريخ الصوت والتسمية، أو إلى الماهية وطريقة الانتاج، أو إلى وظيفته وعلاقته بغيره من الاصوات، ولاسيما ما ينتهي إلى العلل منها.

من هنا كان الشروع في رسم مناهجية هذا البحث إذ جعلت هذه المشكلات مداراً لمقاربة ادت إلى نتيجة فحواها: إن ما اثير حول ما سُمي بهمزة الوصل وهمزة التسهيل، يكاد يكون هو: من جهة الوصف، أو من جهة الشبه، أو من جهة الوقوع في تشكيل، على اختلاف في عبارة، أو تباين في رسم صورة فرضه تعدد الوظيفة لصوت نحاور على مواقع مختلفة.

لقد زينت هذه النتيجة القول: إن همزة الوصل وهمزة التسهيل اسمان لصوت واحد ليس له في الهمز من سبيل. أما وصفه، فهو صوت انتقالي بين المصوتات والهاء، وذو صفة حيادية وغامضة حين يكون بمعزل عن تشكيل معين، غير أن هذا الحياد ينتهي عند انخراطه في هذا التشكيل، إذ يتخذ صورة على وفقه، فمرة يشبه الفتحة، وأخرى يشبه الضمة، وثالثة يشبه الكسرة، إن الطبيعة الانتقالية لهذا الصوت مكنته من أن يسلك سلوك الصوامت عند وضعه في تشكيل معين على شبه الشديد بالمصوتات، إذ يكون قاعدة للمقطع الذي يرد فيه، وقد دلّ الشعر على ذلك، فكان مثله في ذلك مثل الياء والواو، إذ مكنت الطبيعة الانتقالية التي عُرفا بها من سلوكهما هذا السلوك.

اتفق النحويون على أنّ وظيفة ما سمي (همزة الوصل)، هي التوصل ((إلى النطق بالساکن بعدها، لما لم يمكن الابتداء به (1)، وحصرها المواضيع التي يرد فيها هذا الصوت بالآتي:

-الأفعال، وأكثر ما تكون فيها (2)، وتزاد في الفعل في موضعين: أحدهما الماضي إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف وأولها الهمزة، فهي همزة وصل، وذلك نحو: اقتدر، وانطلق، واستخرج، واحمرّ، واصفار (3).



والآخر: مثال الأمر من كلّ فعل انفتح فيه حرف المضارعة وسكن ما بعده، وذلك قولك: اضرب، اقتل، اسمع، اذهب(4).

-الأسماء، وتزاد في نوعين منها، أحدهما الأسماء الصرفة، وقد حصرت زيادتها في عشرة هي: ابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واسم، واست، وابنم بمعنى ابن وايمن في القسم.

والآخر: المصادر، وذلك في كل مصدر في أول فعله الماضي همزة وصل، ووقعت في أوله أيضاً همزة، فهي همزة وصل، نحو: اقتدر اقتداراً، واشتغل اشتغالاً، واستخرج استخرجاً(5).

-لام التعريف، وهو الحرف الوحيد الذي زيدت فيه همزة الوصل، نحو الطالب والجهاد... ويظهر من القول الذي نسبته سيبويه إلى الخليل، ان الهمزة واللام جميعاً للتعريف(6)، ((وحي عنه انه كان يسميها (ال) كقولنا (قد)، وانه لم يكن يقول الالف واللام، كما لا يقول في (قد) (القاف والدال)) (7). وحق لابن جني ان يقول: ((واذا كان (أل) عند الخليل حرفاً واحداً، فقد كان ينبغي ان تكون همزته مقطوعة ثابتة كقاف (قد) (...)) الا أنه لما كثر استعمالهم لهذا الحرف، عرف موضعه، فحذفت همزته، كما حذفوا (لم يك)، و(لا أدري)، ولم أبل)) (8).

وهو قول يظهر صداه عند عدد من المحدثين الذين ذهبوا إلى ان أصل الهمزة في (أل) همزة قطع، غير أنها عوملت معاملة همزة الوصل بمرور الزمن(9). لقد نقل الرضي رأياً ثالثاً نسبة إلى المبرّد، فقد ((ذكر في كتاب الشافي، ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وانما ضمّ اللام اليها؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام)) (10).

يمكن القول: إنّه عبّر في المدوّنة النحوية عن هذا الصوت بمصطلحين: الف الوصل، وهمزة الوصل، ويبدوان الأول، هو الذي شاع عند النحويين المتقدمين، يوضح هذا ان الخليل لم يستعمل غير هذا المصطلح، فقد جاء في كتاب العين: ((والألف التي في (اسحنكك، واقشعر...) ليست من أصل البناء، وانما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وامثالها من الكلام؛ لتكون الألف عماداً وسلاماً للسان إلى حرف البناء، لان حرف البناء حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف (الوصل)) (11).



العدد: 3
السنة: 2
1427 هـ / 2006 م



وكذلك فعل سيبويه، فهو يسمي هذا الصوت الألف الموصولة، وألف الوصل؛ قال: ((والزيادة، ههنا، الألف الموصولة، وأكثر ما تكون في الأفعال)) (12)، وقال ((واعلم ان كل شيء، كان أول الكلمة، وكان متحرّكاً سوى ألف الوصل، فانه اذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يتغيّر)) (13).

وسمّاه الكسائي ألف الوصل، جاء في اعراب القرآن للنحاس: ((وقال الكسائي: حروف التهجّي إذا لقيتها ألف الوصل، فحذفت ألف الوصل، حرّكتها بحركة الألف، فقلت: ألم الله، وألم اذكر...)) (14).

ويلاحظ أن الفراء في (معاني القرآن)، يكتفي بالألف اسماً لهذا الصوت؛ قال ((فأول ذلك اجتماع القراء وكتاب المصاحف على حذف الألف من ((بسم الله الرحمن الرحيم))، أو في فواتح الكتب، واثباتهم الألف في قوله: ((فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ)) (15) ... (16)، وقال: وقد رأيت بعض الكتاب تدعوه معرفته بهذا الموضع إلى ان يحذف الألف والسين من (اسم) لمعرفة بذلك (...) فلا تحذف ألف اسم اذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى)) (17)، وقال: ((فقد كتبت العرب في المصاحف واضرب لهم مثلاً)) (18) بالألف)) (19).

ولا يعرف تحديداً، أول من استعمل مصطلح همزة الوصل، وقد يكون قول المبرد الآتي فاتحة لهذه التسمية، فقد جاء في المقتضب: ((وأما ألف الوصل، فانما هي همزة، كان الكلام بعدها لا يصلح ابتداءه، لأن أوله ساكن، ولا يقدر على ابتداء الساكن، فزيدت هذه الهمزة، ليوصل بها إلى الكلام بما يعدها)) (20).

غير اننا نُلقي استعمالاً صريحاً لهذا المصطلح عند ابي علي الفارسي وابن جني والنحويين من بعدهم. ولا يستعمل ابو علي غير هذا المصطلح في كتابه التكملة؛ اذ نقرأ العنوانات الآتية في كتابه: باب همزة الوصل، وباب الحاق همزة الوصل في الأسماء التي ليست بمصادر (21)، ونقرأ في المتن قوله: ((كل حرف احتيج إلى الابتداء به وكان ساكناً، اجتلبت له همزة الوصل)) (22)، أو قوله: ((والحروف التي يبتدأ بها اذا كانت متحرّكة، فاتصلت بشيء قبلها، لم تحذف ولم تغيّر، إلا ان تكون همزة وصل...)) (23).





بقي شيئان في هذا الصوت اهتم بهما النحويون، هما حركة هذا الصوت، وحكمة في الدرج. أما عن الأول فذهبوا إلى انه مكسور في الأسماء والأفعال أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث من الأفعال مضموماً ضمّاً لازماً، فانه يضمّ لضمّ هذا الحرف الثالث كما في نحو: أُخْرِجْ، أُسْتَضْعَفَ...

فأما لام التعريف، فيكون هذا الصوت معها مفتوحاً: ((فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال)) (24)، ويكون مفتوحاً أيضاً في (ايم) و(ايمن)، وقد علل سيبويه هذا الفتح بقوله: ((لما كانت في اسم لا يتمكن تمكن الأسماء التي فيها ألف الوصل نحو: ابن واسم وامرئ، وإنما هي في اسم لا يستعمل الآ في موضع واحد شبيهها، هنا، بالتي في (أل) فيما ليس باسم، إذ كانت فيما لا يتمكن تمكن ما ذكرنا، وضارع ما ليس باسم ولا فعل)) (25).

واختلف النحويون في أصل هذا الصوت، فذهب الكوفيون إلى ان اصله السكون: لأن زيادته ساكناً أقرب إلى الأصل لما فيه من تقليل الزيادة، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين، اذا لم يكن مد المحتاج إلى حركته (26).

وأيد ابن جني ما ذهب إليه الكوفيون، قال: ((واعلم أن هذه الهمزة انما جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها (...)) وكان حكمها ان تكون ساكنة: لأنها حرف جاء لمعنى، ولاحظ له في الإعراب (...) فلما اجتمع ساكنان، هي والحرف الساكن بعدها، كسرت لالتقاءهما)) (27).

وظاهر كلام سيبويه يشير إلى تحرك هذا الصوت في الأصل، فقد جاء في العنوان الذي عقده لأحكام هذا الصوت قوله: ((هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة، قدّمت لاسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدّمت الزيادة متحركة؛ لتصل إلى التكلم، والزيادة، ههنا، الألف الموصولة)) (28). فقوله: ((قدّمت الزيادة متحركة... الخ))، يشير إلى هذا.

أما عن حكم هذا الصوت في الدرج، فالنحويون متفقون على أن إثباته في الوصل لحن، وهو شاذ في الضرورة كما في قول الشاعر:

إذا جاوز الاثنين سرّ فأنّه بنثٌ وتكثر الوشاة قمينُ

وقول الآخر:

ولا يبادرُ في الشتاء وليدنا القدر يُزَلُّها بغير جعال

لقد استثنى النحويون من هذا الحكم الصورة الآتية، وهي: ان تدخل همزة الاستفهام على ما أوله هذا الصوت (همزة الوصل)، شريطة ان يكون مفتوحاً، ففي هذه الصورة لا يجوز الحذف، وإن وقع هذا الصوت في الدرج، لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر؛ لان حركتي الهمزتين متفتحتان، اذ هما مفتوحتان، ((وللعرب في ذلك طريقان: أكثرهما قلب الثانية الفأ محضاً، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف، والأول أولى؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف؛ لوقوعهما في الدرج، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل؛ لأنه إذهاب للهمزة بالكلية كالحذف)) (29).

وقد قرئ بهذين الطريقين في القرآن الكريم، وذلك نحو قول الله عز وجل: ((أَلَمْ يَأْتِكُمْ)) (30)، وقوله: ((الَّذِينَ حَرَمَ أَمْ الْأُنثِيَّتَيْنِ)) (31). بخلاف نحو قوله تعالى: ((أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ)) (32)، اذ اسقط هذا الصوت؛ لاختلاف حركته عن حركة همزة الاستفهام، فان اختلاف الحركتين رافع للبس بعد حذف هذا الصوت (33).

لم يشر الخليل ولا سيبويه إلى ماهية هذا الصوت، ولا إلى طريقة إنتاجه، وقد تكون تسميته بألف الوصل شافعاً لكثيرين في الذهاب إلى انه همزة، اذ كان الألف في اللغات السامية علماً على الصوت الاحتباسي المعروف الآن بالهمزة، فهو في العبرية (أليف) بإمالة حركة اللام، وفي الحبشية (ألف)، وقد مالت اللغات السامية إلى التخلص منه في النطق (34)، ثم استعير لتمثيل الفتحة الطويلة في الكتابة النبطية المتأخرة، التي هي احد فروع الكتابة الآرامية، فقد ذكر أن النبطيين استخدموا رمز الألف للدلالة على الفتحة الطويلة في آخر الكلمات (35).

ويظهر من عدد من النقوش العربية التي يرجع تاريخها إلى زمن من الرسم العثماني، كنقوش حران والقاهرة و سلع، نوس في اختلاف هذا الرمز بين آخر البنية ووسطها، امتد أثره إلى الرسم العثماني؛ اذ لم يتقيد هذا الرسم بإثبات هذا الرمز في موارد كثيرة (36).

ان قراءة تاريخية في المدونة النحوية، تظهر جلياً ان الخليل وسيبويه كانا على وعي بالبعد التاريخي لما اكتنف هذين الصوتين: الألف والهمزة، بل يمكن القول: ان ما ورد في كتاب العين، أو ما ذكره سيبويه عن الخليل، أو ما ورد في الكتاب – يعبر عن احساس بهذا البعد، وعن رد فعل على ذلك الخلط التاريخي بين مفهومي الالف والهمزة، فتميز



العدد: 3
السنة: 2
2006 / 1427 هـ



الخليل للأحرف التي سمّاها هوائية؛ لأنها تخرج من الجوف، وتحديدها بالواو والياء والألف والهمزة- يشير إلى هذا الوعي، ويبلغ هذا الوعي مداه، حين وضع الخليل للهمزة علامة تميزها، وجعلها ((طائفة مأخوذة من العين غير مُحَقَّفة؛ لأنهما مشتركان في المخرج، وأنها تمثل بها)) (37).

يظهر أثر هذا الوعي في الكتاب، ففي الباب الذي عقده سيبويه للهمز والتخفيف، نجد تمييزاً واضحاً بين الألف والهمزة، لا يتخلف في مسائل هذا الباب جميعاً، ولنجتري بعدد من الأمثلة التي تبين ذلك، قال: ((اعلم ان كلّ همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة، فانك تجعلها اذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وتكون بزنتها مخففة)) (38)، وقال: ((وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة، فأردت ان تخفف، أبدلت مكانها الفاء)) (39)، وقال: ((فأما الألف فلا تغيّر على كلّ حال؛ لأنها، ان حركت، صارت غير ألف)) (40).

ونجد هذا التمييز، أيضاً، في الأبواب التي عقدها للدغام وما يتصل به، اذ يتلنب في مسائل هذه الأبواب جميعها، ففي ذكره لأصل حروف العربية، قال: ((فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً؛ الهمزة والألف والهاء...)) (41). وفي ذكره لمخارج الحروف، قال: ((فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف...)) (42). وفي ذكره للصفات قال: ((فأما (المجهورة) فالهمزة والألف والعين...)) (43)، وقال: ومن الحروف (الشديد)، وهو الذي يمنع الصوت ان يجري فيه، وهو الهمزة والقاف والكاف...)) (44)، وقال: ((ومنها الهاوي، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ من اتساع مخرج الياء والواو؛ لانك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف)) (45)، وفي ذكره للدغام في الحروف المتقاربة، قال: ((ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربة، ولا يدغم فيه مقاربة، كما لم يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة (...)) وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه، لان الألف لا تدغم في الألف)) (46).

ولأمر ما يسمّى سيبويه هذا الصوت (ألف الوصل) أينما ورد في الكتاب، ولم يسمّه همزة الوصل (47). ثمّة نصّان في الكتاب يستدعيان وقفه وتأملاً. ورد الأول في الباب الذي عقده لتخفيف الهمزة، قال: ((ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة الفاء اذا التقتا، وذلك انهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا (...)) فهؤلاء أهل

التحقيق، وأما أهل الحجاز فمفهم من يقول: إِنَّكَ وَأَنْتَ، وهي التي يختار أبو عمرو، وذلك لأنهم يخففون الهمزة كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين، فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين، فادخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق)) (48). وورد الثاني في الباب الذي عقده للإدغام في الحرفين، قال: ((فان قيل: فما بالهم قالوا: أَلَحَمَرُّ، فيمن حذف همزة أحمر، فلم يحذفوا الألف لما حركوا اللام؛ فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة نحو: أحمر، ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت، وإذا استفهمت ثبتت، فلما كان كذلك قويت (...)) وتقول: يا الله اغفر لي، وأفأله لتفعلنَّ، فتقوى، أيضاً، في مواضع سوى الاستفهام، ومنها: إيها الله ذا)) (49).

يلحظ في النص الأول، أن سيبويه يسمي دال الاستفهام المعروف بـهمزة الاستفهام، ألف الاستفهام، ولم يفارق سيبويه هذا الاسم ما وقف عند هذا الدال، أو ما يتصل به من أحكام (50)، ويلحظ، أيضاً، أنه قال: (يدخلون بين ألف الاستفهام والهمزة)، فهو يفرق من أول وهلة بينهما، بيد أن تعليله لوضع أهل الحجاز ألفاً بين ألف الاستفهام والهمزة الثانية المخففة (بين بين)، بكراهة (التقاء الهمزة والذي هو بين بين) - قد يورث الظن بأن الألف، هنا، هي الهمزة، والهمزة هي الألف - وليس بعيداً أن يكون ما ورد في هذا النص، زين لمن جاء بعد سيبويه أن يسموا هذا الصوت (همزة الوصل)، وأن يقرروا أنه هو الهمزة.

وفي النص الثاني، يستعمل سيبويه مصطلح (الألف المقطوعة)، وهي الهمزة لا ريب؛ بدليل قوله (فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة نحو أحمر)، وواضح أن الألف المقطوعة في نحو (أحمر) هي همزة وما كانت هذه المضارعة لولا أن قويت الألف الموصولة بشرائط معينة، فالفرق بين الصوتين فرق في القوة، والمشكل، هنا، يتمثل بتحديد هذه القوة: أي مرتبطة بالتشكيل الذي يتصل بالوظيفة أو الموقعية؟ أم بماهية هذا الصوت التي تنجم بكيفية تخلقه، أو طريقة إنتاجه؟ واذن، هل يعني ما ورد في النصين تقويضاً لما تقرر من قبل: أن سيبويه كان على وعي بالبعد التاريخي لما اكتنف هذين الصوتين، وأن ما ورد في الكتاب يعبر عن إحساس بهذا البعد، وعن رد فعل على ذلك الخلط التاريخي بين مفهومي الألف والهمزة؟



العدد: 3
العدد: 2
العدد: 2006 / 1427



نقرأ في (معاني القرآن) للفراء النص الآتي: ((وانما قرأت القراء ((ألم الله) في آل عمران، ففتحوا الميم، لان الميم كانت مجزومة لنية الوقفة عليها، واذا كان الحرف ينوي به الوقوف، نوي لما بعده الاستئناف، وكانت القراءة: ((ألم الله)). فتركت العرب همزة الألف من (الله)، فصارت فتحها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم حرفاً مستحقاً للجزم لكسرت، كما في ((قيل ادخل الجنة)) (51)، وقد قرأها رجل من النحويين -وهو ابو جعفر الراسي وكان رجلاً صالحاً- ((ألم الله)) بقطع الألف، والقراءة بطرح الهمزة. قال الفراء: وبلغني عن عاصم انه قرأ بقطع الألف)) (52).

لقد مر في هذا البحث (53) ان الفراء اكتفى بالألف اسماً لهذا الصوت فلم يتم، فيصفه بألف الوصل، أو الألف الوصلية، ويبدو ان الفراء في هذه التسمية كان مأخوذاً برسم هذا الصوت، وقوله (فتركت العرب همزة الألف من (الله)...)، لا يفهم إلا في ضوء هذا، يؤيد ذلك قوله وهو يتحدث عن رسم الهمزة في مصاحف عبد الله: ((والهمزة في كتابه تثبت بالألف في كل نوع)) (54)، وقوله: ((وربما كتبتها العرب (= الهمزة) بالألف في كل حال؛ لأن أصلها ألف)) (55).

وهذا هو الأصل الذي انطلق منه ابن جني في كلامه على الألف والهمزة، قال: ((اعلم ان الألف التي في اول حروف المعجم، هي صورة الهمزة، وانما كتبت الهمزة واواً مرة، وياءً أخرى، على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تخفيفها البتة لوجب أن تكتب الفأ على كل حال)) (56).

فالهمزة، في عرف الفراء، أصلها الف؛ ومن ثم يكون ما نقله بعض الباحثين به حاجة إلى إعادة نظر، فقد ذكر ((أن الفراء يرى من ناحية أخرى ترادف الهمزة والألف، فيقول: والهمزة هي الأصل، والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزها)) (57). ورد في نص الفراء المركبات الآتية: همزة الألف، قطع الألف، طرح الهمزة، جاء الأول في قوله: ((تركت العرب همزة الألف من الله))، والألف، ههنا، ألف الوصل، يدل على ذلك قوله: ((ولو كانت الميم حرفاً مستحقاً للجزم لكسرت))، أي: كسرت لالتقاء الساكنين، وهذا الالتقاء لا يكون إلا بإسقاط الألف، والألف الذي يسقط في الدرج، هو ألف الوصل.

ينطلق الفراء في توجيهه لقراءة الفتح: ((ألم الله) من ان الميم في (الم) كالموقوف عليها؛ لذلك ثبت ألف الوصل في (الله): لانه كالمبتدأ به، وان كان متصلاً في اللفظ

بميم. وألف الوصل، فيما يفهم من نصّ الفراء، همزة رسمت بصورة ألف مفتوحة، هكذا: (الله)، فالذي حدث ان تركت هذه الهمزة، ونقلت حركتها إلى الميم، فكانت القراءة (ألم الله) بفتح الميم، ففتحة الميم، هنا، نجمت بالتخلص من الهمزة لا بالتخلص من التقاء الساكنين.

وجاء الثاني والثالث في قوله: ((وقرأها رجل من النحويين (...)) (ألم الله) بقطع الألف والقراءة بطرح الهمزة...)). ان هذا الوصف (قطع الألف)، لا يمكن تسويغه الا ببقاء الميم ساكنة بعدها الهمزة لم يطرأ عليها تغيير من اسقاط، ونقل لحركتها، أما من جهة التعريف، فلا تختلف صورتها عن تلك الهمزة التي تركت وألقيت حركتها على الميم، والتي عبر عنها الفراء بقوله: والقراءة بطرح الهمزة.

فألف الوصل في (الم الله) استحالت إلى ألف قطع، اذ لم تحذف في الدرج، فكان حكمها، هنا، حكم ألف القطع حين تقع في موقع، يضيق فيه بنطقها الناطقون. لقد نظر سيبويه إلى فتحة الميم في قراءة (الم الله) على انها للتخلص من التقاء الساكنين، اذ سقطت ألف الوصل في الدرج، قال: ((والفتح في حرفين: أحدهما قوله عز وجل: ((الم الله)).)) لما كان من كلامهم ان يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا (هذا)) (58)، وقال: ((فأما (ألم) فلا يكسر؛ لانهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره، ولكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين)) (59).

وواضح ان سيبويه كالفراء، القراءة عنده بطرح الهمزة وفتح الميم لا غير، مع فارق في التوجيه: ذهب الفراء إلى اسقاط ألف الوصل ونقل حركتها إلى الميم، وذهب سيبويه إلى ان ألف الوصل سقطت في الدرج على حدّها، وحركت الميم بالفتحة لالتقاء الساكنين، ((وانما حذفوا ألف الوصل، ههنا، بعد الساكن، لأن من كلامهم ان يحذف، وهو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها ههنا، وجعلوا التحرك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان، وجعلوا هذا سبيلها؛ ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة)) (60).

تعود إلى سؤال مرفحواه: هل يكون المائزين ألف الوصل وألف القطع مرتبطاً بالموقعية؟ أوبالماهية؟

يبدو من النصوص التي مرّت: نصوص سيبويه والفراء، ان المعيار في التفريق بينهما هو الموقعية، وبعبارة أخرى، هو الثبات في الدرج. فالذي ثبت في الدرج يوصف



بانه ألف قطع، والذي سقط في الدرج يوصف بانه ألف وصل. ولو بقي ألف الوصل في الدرج لكان قطعاً، على نية قطع الكلام واستثنائه فألف الوصل تسقط جميعاً ((إذا كان قبلها كلام إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الإنصاف لأنها مواضع فصول، فانما ابتدؤوا بعد قطع، قال الشاعر:
ولا يبادرني الشتاء وليدنا القدرينزلها بغير جعال
وقال السيد:

أو مذهب جدُّ على الواحِه أَلناطقُ المزيورُ والمختومُ)) (61)

ربما كان المبرّد (ت285هـ)، على وفق ما توفّر من المدوّنة النحوية، النحوي الأول الذي أشار بوضوح إلى أن هذا الصوت المسمّى (ألف الوصل)، انما هو همزة، فقد جاء في المقتضب: ((وأما ألف الوصل فانما هي همزة)) (62).

ويبدو أن حيناً من الدهر قد أتى على هذا التحديد، من قبل أن تحل الهمزة محل الالف، أو أن يطغى المصطلح الجديد (همزة الوصل)، اذ تنبّيك قراءة في كتاب ابي اسحاق الزجاج (ت311هـ): معاني القرآن واعرابه، وهو تلميذ لابي العباس المبرّد، أن مصطلح (همزة الوصل) لم يحظ بذلك القبول، أو بذلك الاستعمال الواسع، اذ لم يستعمل الزجاج في كتابه الا (ألف الوصل).

لقد شهدت المدوّنة النحوية التي تنتهي إلى القرن الرابع الهجري، ولاسيما اواسطه، استعمالاً طغى فيه هذا المصطلح (همزة الوصل)، وكان في ذلك اشارة إلى الاطمئنان بأن هذا الصوت الذي يجلب للتوصل إلى الناطق بالساكن، هو همزة. ولقد مرّان ابا علي الفارسي (ت377هـ)، لا يستعمل الهمزة الوصل في كتابه التكملة. وبلغ الأمر بتلميذه ابن جني (ت392هـ) أن يجترح ما يعلل به اختيار الهمزة ليقع الابتداء بها، قال: ((فان قال قائل: ولم اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف نحو الجيم والطاء وغيرهما؟ فالجواب انهم انما ارادوا حرفاً يتلّغ به في الابتداء، ويحذف في الوصل، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه، جعلوه الهمزة؛ لأن العادة فيها، في أكثر الأحوال، حذفها للتخفيف، وهي مع ذلك أصل، فكيف بها اذا كانت زائدة؟! (...)) وان شئت فقل: انما ارادوا الهمزة، هنا لكثرة



زيادة الهمزة أولاً، نحو: أفكل وايدع، وأبلم (...) ولم يكثر زيادة غير الهمزة أولاً كزيادتها
أولاً)) (63).

لقد عرف عن أبي العباس المبرد أنه رجل أدب، يدلّ على ذلك كتابه الذائع الصيت
(الكامل)، وعرف عنه، أيضاً، أنه على عي عالٍ بأساليب العربية، يؤيد ذلك جوابه
للكندي الفيلسوف (ت253هـ) عن قوله: اني أجد في كلام العرب حشواً، يقولون: عبد
الله قائم، وإن عبد الله قائمٌ، وإن عبد الله لقائم، والمعنى واحد - بأن قال: بل المعاني
مختلفة، ف(عبد الله قائم) اخبار عن قيامه، و(إن عبد الله قائم) جواب عو سؤال
السائل، و(إن عبد الله لقائم) جواب عن انكار منكر (64).

ومن ثم يكون قول المبرد: ((وأما ألف الوصل، فانما هي همزة)) مدعاة إلى المضي
إلى ان استعماله أسلوب القصر بطريق انما، يشعر ان ثمة نزاعاً حول طبيعة هذا
الصوت المسمى (ألف الوصل). فمعروف عند النحويين والبلاغيين، أن (إنما) لاثبات
ما يذكر بعدها ونفي ما سواه، اذ يعقل منها اثبات الفعل للشيء ونفيه عن غيره دفعة
واحدة (65)، فكان مسكوتاً عنه في هذا النص يتصل برأي مفاده ان هذا الصوت
مختلف اختلافاً ما عن الهمزة، وهو رأي لم يكتب له الشيوع، وبقي مقموعاً، يؤيد هذا
ما ورد في شرح الاشموني على قول ابن مالك:

للوصل همز ثابت لا يسبق

فقد قال: ((وقد أشتمل كلامه على فوائد: الاولى، أن همزة الوصل وضعت همزة،
لقوله: للوصل همز، وهذا هو الصحيح. وقيل: يحتمل ان يكون أصلها الألف، الا ترى
إلى ثبوتها الفاً في نحو: الرجل في الاستفهام، لما لم يضطر إلى الحركة)) (66).

فقوله: (وهذا هو الصحيح)، يضمراً أيضاً آخر في هذا الصوت عدّ في نظر الأشموني،
غير صحيح. أما قوله: (ويحتمل أن يكون أصلها الألف))، فهو يذكر بقول الفراء الذي
مر: (وبما كتبتها العرب بالألف في كلّ حال: لأن أصلها ألف)، وغير بعيد ان يكون قول
الفراء هذا مرجعية لهؤلاء الذين قالوا بأن أصل الهمزة ألف، بيد أن احتجاجهم لهذا
الأصل بثبوتها الفاً في نحو (الرجل)، يظهر فهماً غير دقيق لما قاله الفراء، فالألف
والهمزة عنده اسمان لشيء واحد: هما مترادفان، والاصلية التي أشار إليها واقعة من
جهة الرسم، اذ الألف صورة الهمزة، لا من جهة تلك التي صارت علماً على صوت المدّ
المعروف.



لقد عُني المحدثون من عرب ومستشرقين بهذا الصوت، وتظهر هذا العناية في كلامهم على طبيعة المقطع في العربية وأنواعه. وقد يكون لمقولة أن المقطع في العربية لا يبدأ بحركة، الأثر الكبير في نظرة الأكثرين منهم لهذا الصوت.

يقدم كانتينو الوصف الآتي: ((يبتدئ المقطع في العربية بحرف واحد مطلقاً، ولذلك امتنع وجود مجموعات ذات حرفين في أول الكلمة، ووجب أن تسبقها حركة اعتماد في وسط الجملة، وترتبط هذه الحركة، وكذلك الحرف الأول من المجموعة ذات الحرفين بالحرف الآخر من الكلمة السابقة، فقولهم: قامت الجارية، يقطع هكذا:

قا - م - تل - جا - ر - ي - هـ

وإذا كانت حركة الاعتماد في الكلمة سبقتها همزة قطع فيقال: الجارية لا (الجارية)) (67).

فكانتينو، فيما يفهم من كلامه، قاس التخلص من وجود مجموعات ذات حرفين في أول الكلمة على وجودها في وسط الكلمة، وذلك بجلب مصوِّت أطلق عليه حركة الاعتماد، إذ تجاور في نحو: قامت الجارية، ثلاثة صوامت هي التاء واللام والجيم، وتجاور في نحو الجارية صامتان، هما اللام والجيم؛ اكتفي بالصورة الأولى بحركة الاعتماد، إذ يبدأ المقطع بصامت، هكذا: ت - ل. أما الصورة الأخرى (الجارية)، فالافتقار بحركة الاعتماد هذه يطيح بمقولة أن المقطع في العربية لا يبدأ بمصوِّت، ومن ثم سبقتها همزة وصفها كانتينو بأنها همزة قطع.

يبدو أن هذا الوصف الذي قدمه كانتينو، كان نُكَاة الدكتور تمام حسان حين وصف مقطعاً سادساً في العربية صورته (ع س = حركة + ساكن). والقاعدة في تمييز هذا المقطع عند الدكتور حسان: ((أنه يوجد في بداية كل ما بدئ بهمزة الوصل، فالمعروف أن هذه الهمزة إنما تأتي طارئة على الكلمة؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن أو على الاصح بحرف العلة الذي قبل الصحيح الساكن في أول الكلام فحسب. أما في وسط الكلام، فلا تأتي مطلقاً. ومن هنا كان العنصر الدائم الذي يعتد به في هذا المقطع هو حرف العلة والحرف الصحيح الذي يليه مباشرة، فيوجد هذا المقطع مثلاً في بداية كل ما كان على وزن (استفعال، وانفعال، وافتعال)، وفي أفعال هذه المصادر، وفي أداة التعريف)) (68).

بيد ان الدكتور تمام حسان يستدرك، فيقرّر (أن هذا المقطع تشكيلي فحسب، أي انه لا وجود له في الدراسة الاصواتية، لان المقطع العربي من الناحية الاصواتية لا بد ان يبدأ بصوت صحيح)) (69).

لقد فهم قول الدكتور حسان على غير ما قصد اليه، فلا عزوان نجد من الباحثين من يعترض على إضافة هذا المقطع السادس. قال بعضهم: ((ويرى الدكتور تمام حسان ان عدد المقاطع التي يتكوّن منها الكلام ستة مقاطع (...)) ويتصور هذا المقطع في الكلمات المبدوءة بهمزة وصل، معتقداً ان الكلمة مبدوءة بحركة، ولكن من المسلم به ان الأصوات لا تعترف ان تبتدئ في الكلام بحركة، ولذلك تعتمد إلى همزة تنشأ قبل هذه الحركة، غير أنه يعتقد أن هذه الهمزة مجرد قنطرة للنطق بها، ونحن ننظر إلى وجود هذه الهمزة في اول الكلمة حرفاً صحيحاً لا يمكن النطق الآ به، فعلى هذا يكون هذا المقطع مبدوءاً بصوت ساكن + صوت لين قصير)) (70).

وقال آخر: ((ولا نستطيع الموافقة على ما يقوله تمام حسان من أن اللغة العربية تتضمن مقاطع تبدأ بصائت، فهو يعطي على ذلك مثلاً أداة التعريف (أل). والحقيقة أنها تتكون من مقطع (صامت + صائت + صامت)، أي الهمزة + الفتحة + اللام)) (71). ولقد مرّ كلام الدكتور تمام حسان الذي أشار فيه إلى أن هذا المقطع تشكيلي لا وجود له في الدراسة الاصواتية، ويزيد الأمر وضوحاً بقوله: ((وقد سبق أن قلنا: إن الحركة في هذا المقطع يرمز لها بالرمز (ع)، والصحيح يرمز له بالرمز (ص)، ولكنك ستجده في دراسة الأصوات دائماً في صورة (ص ع ص...)) (72).

فهو، اذاً قد بقي في الدائرة نفسها المحكومة بمقولة أن المقطع في العربية لا يبدأ بمصوّت من جهة أصواتية، لذلك ميّزين نوعين من المقاطع: تشكيلي ولا يقوم هذا إلا بأصوات تنتمي إلى الكلمة نفسها، وأصواتي يمكن أن تكون فيه أصوات لا تنتمي إلى الكلمة نفسها، ففي نحو: استخراج، وأمر استخراج، يقول الدكتور تمام: ((فاذا كان المقطع من الناحية الاصواتية هو مجموع الهمزة والكسرة والسين الساكنة في الحالة الاولى (= استخراج)، ومجموع الراء والحركة والسين الساكنة في الحالة الثانية (= أمر استخراج)، فانه يتكون من وجهة النظر التشكيلية من الحركة والسين الساكنة فحسب، لأن الهمزة والراء طارئتان، وكلتاهما غريبة على الكلمة، وما كان غريباً على الكلمة لا يعد من مقاطعها من وجهة النظر التشكيلية)) (73).



والغريب في كلام الدكتور حسان، ههنا، أنه لم يعد حركة الاعتماد طارئة أو غريبة في نحو (استخراج)، والسؤال، هنا، ألم تكن هذه الحركة كالهزمة طارئة وغريبة على بنية الكلمة؟!!!

لم يختلف الدكتور هنري فليش، فيما ذهب إليه، عما ذهب إليه كانتينو، قال: ((ففي بداية الكلمة يتحاشى العربي أن ينطق بمجموعة من الصوامت الانفجارية المتصلة، وذلك بأن يأتي بمصوّت فيقال: ((أكتب ukhtub (ب) بدلاً من (كُتُب ktub) (...)) وحيث وجب الاتيان بصامت لبداية المقطع، فقد اصطلح على ان يكون الهزمة)) (74).

لقد لخص الدكتور عبد الصبور شاهين تلخيصاً وافياً هذا الذي ذهب إليه جل المحدثين بشأن هذا الصوت؛ فهو يقرّر أنه ((لا يبدأ المقطع العربي بصامتين متواليتين، ولا يتكون منهما (...)) ومن تطبيقات هذه الخاصّة في المقطع العربي أن أخذ الأمر من المضارع في مثل يكتب، يكون بحذف حرف المضارعة، وحينئذ يبقى الأمر في صورة (كُتُب)، حيث يتوالى صامتان في بدء الكلمة، وهو مالا يجوز في العربية، فاذا جيء بحركة قبل الكاف (uktub)، وقع محذوّر آخر، وهو بدء المقطع بحركة، فزيدت همزة الوصل: (أكتب = uktub) وأصبح الفعل بها مقطعين طويلين مقفلين)) (75).

لا مشاحة أن اللسان العربي، كأى لسان آخر، قد تكونت له خصائص نطقية يمكن أن يوصف بها، وقد أشار المتقدمون إلى عدد من هذه الخصائص، وكذلك المحدثون. مهمنا، ههنا، أن نقف عند المقولة التوجيهية التي شاعت في كتابات المحدثين، ولا سيما ما اتصل منها بخصائص المقطع في العربية، أعني مقولة أن المقطع لا يبدأ بحركة، فقد ذهب بعض المحدثين إلى ان هذه الخاصية قد أغفلها المتقدمون، وهي ((طبع في اللسان العربي لم يتعوّد خلافه (76)، وعلل لهذا الإغفال بـ)) (أنهم لم يمنحوا الحركة وجوداً مستقلاً عن الساكن، بل تصوروها، دائماً، تابعة له)) (77).

وفي الحق، أن تصورهم هذا يشير إلى هذه الخاصّة ولا سيما أن هذه التبعية، في عرف أغلبهم، بعديّة، بمعنى ان الحركة بعد الحرف وليست قبله؛ قال سيويوه: ((زعم الخليل ان الفتحة والكسرة والضمة زائدة، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به)) (78). وقد أفاض ابن جني في الكلام على هذا إفاضة تنمّ بالمدى الذي وصل إليه



اهتمام النحويين بهذه المسألة (79)، يكفيها منه استدلاله الآتي الذي يشير إلى هذه البعديّة بقوة: قال: ((وأيضاً لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلاً، ألا ترى أنك تقول: قطع، فتدغم الطاء الأولى في الثانية، ولو كانت حركة الطاء الثانية في المرتبة قبلها، لكانت حازجة بين الطاء الأولى والطاء الثانية (...)) وإذا حجز بين الحرفين حركة بطل الإدغام)) (80).

وأيضاً، فإن هذه المقولة مضمرة في مقولة أخرى شاعت في كتبهم، فقد نصّوا على أنه لا يبدأ بساكن، بل بمتحرك (81). وما امتد عن هذا من أحكام سطروها في الباب الذي عقدوه لما عرف في كتبهم بالابتداء (82).

لقد عبّر المحدثون عن مقولة المتقدمين: أنه لا يبدأ بساكن بالقول: ان الكلمة في العربية لا تبدأ بصامتين متتاليتين، أو بتعبير الدكتور هنري فليش، ان العربي يتحاشى النطق بكلمة تبدأ بمجموعة من الصوامت المتصلة، ولقد حصر النحويون الموارد التي يتحقق فيها التجاور في أول الكلمة، الذي تخلّص منه بجلب هذا الصوت الذي عُرف بالف الوصل أو همزة الوصل.

ان وصفهم لهذا التخلص لم يتحقق معه صورة لمقطع يبدأ بحركة، فعلى رأي سيبويه، يكون الصوت المجلوب متحركاً، وعلى رأي الكوفيين يكون ساكناً؛ اذ يتحقق التقاء الساكنين، يتخلص منه بتحريك هذا الصوت. ان التقاء الساكنين، على رأي الكوفيين، يتحقق به، بلغة حديثة، تجاور لثلاثة صوامت هي: الصوت المجلوب، والصامتان الآخران، كما في صوغ الأمر من يكتب، هكذا: (أَكْتُبْ)، اذ تحقق التجاور بين الهمزة والكاف والتاء. وهذا الرأي وحده، يمكن ان يتحقق تجاور لثلاثة صوامت في أول الكلمة، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الدكتور فليش: (ان العربي يتحاشى النطق بمجموعة من الصوامت المتصلة في أول الكلمة) - فيه نظر، إلا اذا حمل على هذا الرأي، وهو حمل غير ممكن، اذ كان جلب الهمزة عند الدكتور فليش متأخراً في الوجود عن جلب حركة الاعتماد.

مهما يكن من أمر، فان ابتداء المقطع بحركة تحقق في وصف المحدثين، حين ذهبوا إلى ان التخلص من تجاور الصامتين في أول الكلمة يكون بجلب حركة اعتماد ((وحيث وجب الاتيان بصامت لبداية المقطع، فقد اصطلح على ان يكون



الهزمة))((83). فوسيلة التخلص عند المتقدمين والمحدثين، انتهت إلى هذا الصوت:
الهزمة المتحركة.

لا أدري، ما الذي جعل المحدثين يتمسكون بمقولة ان المقطع في العربية لا يبدأ
بحركة، وان التخلص من هذه الكراهة يكون بجلب صامت هو الهزمة؟ ولا سيما ان
عادتنا النطقية تسمح بنطق هذا المقطع، يشهد لذلك السنتنا الحديثة، فهذا يكاد
يشيع فيها.

ربما كان ذلك التزاماً بما اورده النحويون حين وصفوا هذه اللغة في أصواتها
وصرفها ونحوها، فهم، على حدّ تعبير الدكتور هنري فليش: ((الشهود الوحيدون على
الذوق العربي الذي ينبغي ان ترعى جانبه، ومن ثم ((لم يكن بوسعنا، فيما يرى فليش،
الآن ان نقرر نظريتهم في هذا الموضوع))((84).

لم أجد من النحويين من قدّم وصفاً لهذا الصوت كالرضي المتوفى في (688هـ).
وهو وصف لا مندوحة عن الاعتداد به، اذ صدر عن نحوي شهد له بانه نجم الأئمة،
وبأنه ليس من المتأخرين من اطلع على تدقيقات كتاب سيبويه مثله (85).

إن قراءة في شرحه على شافية ابن الحاجب وكافيته، تؤيد هذا، اذ تظهر
شخصيته فيها بارزة قوية، بصدقه في التحري، ودقته في عرض المسائل، ومحاولته في
ان يكون له موطن قدم بأراء اجترحها لم يقل بها المتقدمون (86).

جاء وصف الرضي لهذا الصوت في سياق بيانه لسبب اختيار الكسرة حركة
للتخلص من التقاء الساكنين. قال ((وكذلك اذا فرضت اول كلمة تريد النطق بها
ساكناً، وذلك مما لا يجيء في العربية في ابتداء الكلام الا مع همزة الوصل (...)) وجدت
من نفسك انك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفاء، حتى
كأنها من جملة حديث النفس، فلا يدركها السامع، ثم تجهز بالحرف الساكن في اول
الكلمة))((87)، وقال في موضع آخر: ((أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية
مكسورة، من طبيعة النفس))((88).

فصفة هذه الهزمة انها خفية حتى كأنها من جملة حديث النفس. يزيّن هذا الخفاء
الشديد الذي يشبه أن يكون حديثاً مع النفس القول بان هذا الصوت لا يخرج عن
دائرة المنثني ولا يعدوان يكون حيلة نطقية ليس المقصود ان يصل معها الصوت إلى



متلق أو سامع، بقدر ان يكون وسيلة للتوصل للنطق بذلك الساكن الذي ينتهي إلى مسامع المتلقي من اول وهلة، فيحسبه، اذ لم يصح السمع، انه مبدأ الكلام. وفي الحق، ان نطقاً ببنية ابتدأت بهذا الصوت، على وفق هذا الوصف، تظهر جلياً هذا الذي قاله الرضي، ويشعرك انه وصف اقرب إلى حقيقة هذا الصوت، يشجع على المضي في هذا ما نجده في لساننا المعاصر من نطق لكلمات ابتدأت بساكن من نحو: كُتِبَ (أَكْتُبْ)، وقَرَّ (اِقْرَأْ)، وكُتَاب (كِتَاب)... اذ لا يخرج نطق هذه الكلمات عن الوصف الذي قدّمه الرضي.

يبقى السؤال: ما هوية هذا الصوت في ضوء وصف الرضي؟ أهو الهمزة؟ أم هو شيء آخر؟

بلحاظ الوصف الحديث لتخلّق الهمزة، لا يمكن ان ننسب هذا الصوت اليها، فهي في هذا الوصف، ليس لها سوى تحقق واحد، هو ما سمي بالوقفة الحنجرية glottal stop، وذلك بأن تسد فتحة المزمار الموجودة بين الوترين الصوتيين، بانطباق هذين الوترين انطباقاً تاماً، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم ينفجر الوتران فجأة، فيخرج الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً هو الهمزة (89)، ومن ثم لا يمكن نسبة هذا الصوت، كما وصفه الرضي، إلى الهمزة بأي حال من الأحوال، فهو صوت آخر مختلف في أسباب تكوينه، وفي صفاته.

ان وصف النحويين لمخرج الهمزة، سمح لهم في ان يطلقوا هذا الاسم على تجليات صوتية بدت لهم، انها تنسب إلى هذا الصوت بنسبة ما، وبعبارة أخرى، يظهر هذا الوصف ان الهمزة قابلة للتنوع (ألفون)، فهم لم يعرفوا أثراً لانطباق الوترين الصوتيين وانفراجهما فجأة في انتاج هذا الصوت، وما يترتب على ذلك من منع لتنوع فيه. فما يرد في كتبهم ترديد لما ورد في كتاب سيبويه من ان اقصى الحلق مخرج للهمزة والهاء والألف (90). والحلق عند المتقدمين منطقة تتسع لتشمل اقصى الحنك والحنجرة والفراغ الذي بينهما، ذلك الفراغ الذي اصطلح على تسميته وحده عند المحدثين بالحلق (91).

ربما كان لمبدأ المخرج للهمزة أثر في المضي إلى القول بهمزة التسهيل بتجلياتها الثلاثة: بين الهمزة والألف، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو، وربما كان لمبدأ المخرج للهمزة والألف أثر في المضي إلى القول بأن الألف تنوع من تنوعات الهمزة تميّز





العدد: 3
السنة: 2
1427هـ / 2006م



بالسكون، وأنه حرك بحركة ما لا يرتقي معها إلى أن يكون همزة، فكان هذا الصوت الذي اطلق عليه ألف الوصل.

ثمة احتمالان في نسبة هذا الصوت، الأول: أن يكون حركة اعتماد، أو بلغة حديثة، مصوتاً. ذهب إلى هذا من المحدثين الدكتور كمال بشر، فقد خلص الأول إلى ((أن هذا الصوت الذي يظهر في أول نحو: اضرب واستخراج... الخ والذي يرمز إليه بالالف في الكتابة ليس همزة فيما نعتقد، انه على فرض وقوعه، نوع من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالسكان)) (92). اما نوع هذا التحريك فليس كسرة ولا ضمة، بل هو ((ما يسمى بالحركة المركزية Central vowel [ə]، وهذا التحريك على المستوى الصوتي المحض ليس أكثر من صوت خفيف لا يمكن عده جزءاً من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة في العربية)) (93).

ان الوصف الذي قدمه الرضي يقرب من هذا، اذ تشعر ك محاولة في النطق بهذا الصوت الخفي الذي يشبه ان يكون حديثاً مع النفس، بانه يجري مع النفس من دون ان تحس الشدة التي عرفت بها الهمزة، أو احتكاكاً واضحاً كهذا الذي عرفت به الاصوات الرخوة فكان مثله في هذا مثل المصوتات.

ان من يصيح السمع لمنطوقات في لساننا المعاصر من نحو: (إ) قره، و (إ) كُتب، و (إ) كُتاب- سيتناهى إلى سمعه صوت يكون أدنى إلى هذه المصوتات، وأبعد عن الهمزة. وأكاد أطمئن إلى ان النطق بالسكان في أول هذه الكلمات، لا يختلف عن النطق به في كلمات تنتهي إلى الفصحى، يشفع لهذا الوصف الذي قدمه الرضي لهذا الصوت، اذ اتخذ سبيله في النطق بهذه الكلمات تحقّقاً.

يؤنس هنا، ان نشير إلى ما ذكره ابن جني عن اختيار اللام من واضع حروف الهجاء قبل الألف من دون سائر الحروف، قال: ((فان قال قائل: فلم اختيرت لها اللام دون سائر الحروف؟ وهلا جيء بهمزة الوصل، كما فعلت العرب بالسكان لما لم يمكن ابتداءه نحو: اضرب، انطلق، وغير ذلك؟ فالجواب: ان همزة الوصل لو جيء بها قبل الألف توصلاً إلى النطق بالالف لما امكن ذلك، ولأدتهم الحال إلى نقض الغرض الذي قصدوا له، وذلك ان همزة الوصل كانت تأتي مكسورة كما جرت العادة فيها، ولو كسرت قبلها لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فكنت تقول: (اي)، فلا تصل إلى الألف التي اعتمدتها، فلما لم يجز ذلك عدلوا إلى اللام من بين سائر الحروف)) (94).

ان كسر همزة الوصل الذي ذكره ابن جني، وجعله علة لعدم اختيارها سابقة داعمة للالف، لا يمكن القبول بها بسهولة، ولا سيما ان هذا الصوت يمكن ان يأتي مفتوحاً، فيصح ادخالها على الألف: (أ). والأشبه ان يكون هذا الصوت ذا سمات حركية منعه من ان يسبق مصوّتاً، اذ لا يلتقي مصوّتان التقاءً مباشراً، فكان اللجوء إلى اللام.

لقد حكي سيبويه عن الخليل ان (أل) التعريف ((مفصولة كقد وسوف)) (95). وفصل ابن جني في ذلك، فقال: ((وذهب الخليل إلى ان (أل) حرف التعريف بمنزلة (قد) في الافعال، وان الهمزة واللام جميعاً للتعريف، وحكي عنه انه كان يسميها (أل) كقولنا (قد)، وأنه لم يكن يقول الألف واللام كما لا يقول في (قد): القاف والدا)) (96). وقال: ((واذا كان (أل) عند الخليل حرفاً واحداً، فقد كان ينبغي أن تكون همزة مقطوعة ثابتة كقاف (قد) وباء (بل)، إلا أنه لما كثر استعمالهم لهذا الحرف عرف موضعه، فحذفت همزته كما حذفوا لم يك، ولا أدر، ولم أبل)) (97).

ان الماضي في هذا الاحتمال، أعني عدّ همزة الوصل مصوّتاً، يقوّي هذا الذي ذهب إليه الخليل من ان الهمزة في (أل) هي همزة قطع، فهذا التصنيف يندفع ما تقرّر من استثناء لهمزة الوصل المفتوحة من الحذف في الدرج حين تدخل عليها همزة الاستفهام، اذ عدّ خلافه لحناً وشاذاً في الضرورة، فتطرد القاعدة من جهتين: من جهة اطلاق هذا الحذف لهمزة الوصل في الدرج، ومن جهة التحولات التي تحدث لهذا الصوت بعده همزة قطع ثانية في التركيب، والتي من أشهرها قلبها الفأ، وجعلها بين بين، كما هو مبين في الكتب التي عنيت بالقراءات (98).

لا بأس من ذكر لحرف تحاورت عليه عدّة قراءات نحسب انها تشير إلى هذا الأصل في همزة (أل)، وإلى استحالتها إلى همزة وصل بعد كثرة استعمال، وهذا الحرف هو (ألان)) (99): إذ اشتهرت القراءة بإبدال همزة الوصل الفأ، وذكرت الكتب التي اهتمت بالقراءات انها قرئت، أيضاً، بتسهيل الهمزة (بين بين)، وإبدال الهمزة الفأ مع نقل حركتها إلى اللام وإبدال الهمزة الثانية الفأ، وهمزة الاستفهام (100).

فالأقرب ان التحولات في القراءات الثلاث الأول، نجمت بتغييرات طالت همزة قطع، إذ اتلاّت هذه التحولات فيها، مفردة كانت أم مجتمعة مع همزة قطع أخرى.



يلاحظ في الصورة الأولى من صورتني الدرج (قال اكتب)، ان حركة بناء الماضي (الفتحة)، هي التي أعانت على التخلص من تجاوز الصامتين اللام والكاف، وكانت قمة لمقطع جمعهما، هكذا:

قـاء الـركـات سـرب

وفي الصورة الثانية (قالت الكاتبة)، كان التخلّص من التجاور بحركة اجنبية عن التركيب هي الكسرة، وقد مثلت قمة المقطع الذي جمع بين التاء واللام، هكذا:

قـاء الـركـات سـرب الـكـر

يبدو أن التخلّص بالحركة في الصورتين، هو الذي جعل هؤلاء يقولون بحركة الاعتماد مخلصاً من تجاور الصامتين في اول البنية، ويبدو، أيضاً، أن سبق الحركة بصامت في الصورتين عزز لديهم مقولة ان المقطع لا يبدأ بحركة، فكأنهم قاسوا هذا على ذلك. فمبدأ الخلاص عندهم الحركة، وهذا هو الذي ميزهم من المتقدمين، ولو التفوا بها لكانوا أدنى إلى الوصف الذي قدمه الرضي، وإلى ما ينطق اليوم من بنيات ابتدأت بساكن في السنتنا المعاصرة.

ربّما كان المحدثون على حق، حين قرّروا ان المقطع في العربية لا يبدأ بحركة، ولا سيما ان الكلمات التي تجاور في أولها صامتان، قد حصرت في المدوّنة النحوية، وهي في مجموعها تعدّ قليلة مقارنة بالكلمات الأخرى التي لم يحدث فيها هذا التجاور. فان يقرّر هذا يعني مساوقة للأشيع والأشهر، ولما قرره النحويون في هذا الشأن، اذ أجمعوا ان التخلّص من هذه الكراهة يتم بالهمزة. أليسوا هم الشهود على الذوق العربي الذي ينبغي ان ترعى جانبه كما عبر الدكتور هنري فليش (101)؟!

يعني هذا ان ننقل إلى الاحتمال الآخر الذي يحفظ للمقولة مكانتها، أعني مقولة ان المقطع في العربية لا يبدأ بحركة، وهو احتمال يستبعد ان يكون هذا الصوت همزة، وذلك بالنظر إلى الوصف الحديث لتخلّق هذا الصوت. فهل نجد هوية هذا الصوت فيما عرف عند النحويين بهمزة التسهيل، أو همزة بين بين؟

(2)

(1-2)

تتحقق همزة التسهيل أو همزة بين بين في الموارد الآتية (102):

أولاً: الهمزة المفردة:

أ- الهمزة المتحركة المسبوقة بالف، فان كانت مفتوحة، جعلت بين الهمزة والألف نحو: ساءل، وان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو، نحو: تسأول، وان كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء نحو: قائل.



العدد: 3
السنّة: 2
1427 هـ / 2006 م





ب- الهمزة المفتوحة المسبوقه بفتحة نحو: تسأل، تجعل بين الهمزة والألف.

ج- الهمزة المكسورة المسبوقه بفتحة نحو: يئس، أو ضمة نحو: سئل، أو كسرة

نحو: من عند ابلك، تجعل بين الهمزة والياء الساكنة.

د- الهمزة المضمومة المسبوقه بفتحة نحو: لؤم، أو ضمة نحو: رؤوس أو كسرة

نحو يستهزئون، تجعل بين الهمزة والواو الساكنة.

ثانياً: الهمزتان المجتمعتان في كلمتين:

أ- أن تكون اولاهما همزة استفهام، ولا تكون هذه الّا مفتوحة، والثانية همزة قطع

مكسورة نحو: أُنْتُكَ، أو مضمومة نحو: أأكرم، فإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة

والياء الساكنة، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو الساكنة.

ب- ان تكونا متحركتين، واولاهما غير همزة الاستفهام، وهنا ينظر: اما أن تكونا

متفتحتين بالحركة أو مختلفتين، فان كانتا بالفتح نحو (إذا جاء أجلها)) (103)، أو

بالكسر نحو: ((على البغاء إن)) (104)، أو بالضم نحو: ((أولياء أولئك)) (105)، فمنهم

من يخفف الأولى، وهو قول ابي عمرو بن العلاء، ومنهم من يخفف الثانية. فالذي

يخفف الأولى سبيله ما مرّ في تخفيف الهمزة المفردة وقبلها ألف أي: يجعلها (بين بين)،

وكذلك الذي خفف الثانية. فان كانتا مختلفين نحو ((جاء امة رسولها)) (106)،

ونحو: ((وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ)) (107)، ونحو ((ياسماء اقلعي)) (108)، ونحو ((هؤلاء

اضلونا)) (109)، ونحو ((الفقراء إلى الله)) (110)، فهما كالمفتحين، منهم من يخفف

الأولى، ومنهم من يخفف الثانية، سبيلهما في التخفيف سبيل الهمزة المفردة.

(2-2)

يكاد النحويون يتفقون على ان هذا الصوت تحقق بين الهمزة والحرف الذي منه

حركتها، وكان السيرافي من اوضح القوم بياناً لهذه البينية، قال: ((ومعنى قولنا: بين

بين في هذا الموضع، وفي كل موضع يرد بعده من الهمز، ان تجعلها من مخرج الهمزة،

ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، فاذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في

اخراجها بين الهمزة والألف؛ لان الفتحة من الألف (...). واذا كانت مضمومة

فجعلناها (بين بين)، اخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو (...). واذا كانت مكسورة

جعلناها بين الياء والهمزة)) (111).



وقد تركت هذه البينية، في عرفهم، أثرها الذي ظهر في ضعف هذا الصوت حتى قرب من الساكن؛ لهذا لم يجزوا الابتداء به، اذ كرهوا ان يبتدئوا بالساكن؛ لانه مرفوض ومتعذر(112)، قال ابن جني: ((ولا تقع الهمزة المخففة اولاً أبداً، لقربها بالضعف من الساكن)) (113). والقرب من الساكن يوضحه قول الرضي الآتي: ((...)) وتجعل الحركة التي عليها مختلصة سهلة بحيث تكون كالساكنة، وان لم تكنها)) (114).

وذهب الكوفيون إلى ان هذا الصوت ساكن(115)، غير ان ما احتج به سيبويه يجعل قولهم هذا بعيداً، اذ استدلل بالشعر، قال: ((والمخففة، أي همزة (بين بين)، فيما ذكرنا بمنزلة محققة في الزنة، يدل على ذلك قول الأعشى:
أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبِلٌ خَبِلُ
فلولم تكن بزنتها محققة لا تكسر البيت)) (116).

لا جرم، اذ لولم يعتد بحركة هذا الصوت، لالتقى ساكنان بلغة القدامى: سكون الهمزة (بين بين) وسكون النون، ولا يكون هذا في حشو الشعر ((إلا في ضرب منه يقال له المتقارب، فإنه جوز فيه على بعد التقاء الساكنين)) (117).
ان النظر في المدونة النحوية، أو في الكتب التي اهتمت بالقراءات، ولاسيما القواعد التي نظمت نطق هذا الصوت -يوصل إلى ان هذا الصوت اللهجي كان شائعاً شيوعاً لا يقل عن السياقات التي تقابله في اللهجات الأخرى، أعني نوعي التخفيف الآخرين: الابدال والحذف.

ويبدو ان هذا الصوت قد اندثر، ولم يبق منه ما يعين على تحديد هويته سوى ما قدمه النحويون، أو الذين عنوا بالقراءات، وهذا، في الحق، لا يجدي في بيان صوت وسيلة بيانه المشافهة، ولا يظهر في الرسم، وقد أشار النحويون إلى ذلك من قديم، فقد وصف سيبويه هذا الصوت وغيره كالنون الخفيفة، والألف التي تمال والشين التي كالجيم، بأنها ((لأتبيّن الّا بالمشافهة)) (118).

لم يبق سوى القراء نلوذ بهم، على نية ان ما ينطقون به في قراءاتهم موروث، اذ مداره التلقين والمشافهة، بيد اننا نجد في قراءات هؤلاء تحقيقات ثلاثة نسبت جميعها إلى هذا الصوت:





الأول: ما وصفه الدكتور إبراهيم أنيس، استناداً إلى ما سمعه من القراء في عصره من ان هذا الصوت: ((هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة من فتحة، أو ضمة أو كسرة)) (119).

الثاني: يشبه هاء، وكأنه نوع منها، يتضح هذا في قراءة الشيخ الشعشاعي لقوله تعالى: ((أَعْجَبِي وَعَرَبِي)) (120). ويبدو ان القراءة بهذا الوصف كانت شائعة في أوائل القرن الماضي شيوعاً جعل اسرائيل ولفنسون يصف التسهيل في ((أأندرتهم)) (121)، هكذا: ((... الهمزتان في أول الكلمة (... تمد الأولى وتبدل الثانية هاء يقال له التسهيل نحو: (أهذرتهم) و(أهذرتهم...)) (122).

الثالث: يشبه هاء، ولكن ببحة واضحة، فكأنك تسمع حاء، هذا ما سمعته من الشيخ محمد إبراهيم المشهداني (123)، وهو يقرأ بالتسهيل ((أئمة)) (124)، و((أعجي))، و((على البغاء إن))، و((أولياء أولئك)).

ان هذا التنوع يضيف غموضاً على هذا الصوت أكبر، وشكاً في ان يكون تحقق منها هو هذا الصوت الذي أطلق عليه همزة بين بين، نعم لو مضينا مع التحقيقين الأخيرين لوجدنا ما يسوغهما صوتياً، وهو انتساب الهمزة والهاء والحاء إلى منطقة صوتية واحدة هي الحلق، واتصافها بصفة مشتركة هي الهمس. غير ان عدم إشارة النحويين ومن عني بالقراءات إلى هاتين الصورتين، ومباينة ما قدموه من وصف لهما- يبعث على الشك في أن يمثل تحقق من هذين الصوت الذي نبحت عنه. أضف إلى ذلك أن وصف هذين التحقيقين أسهل من الوصف الذي ذكره في كتبهم عن هذا الصوت، فلا يعقل ان يتركوا الأسهل والأوضح ويركبوا الصعب والغامض من دون أن يكون ذاك التحقيقان غير ما أطلقوا عليه همزة بين بين.

ولقد مرّ أن الهمزة بوصفها الحديث، غير قابلة للتنوع، بمعنى أن لها تحققاً واحداً هو ما سمي بالوقفة الحنجرية؛ ومن ثم لا يمكن نسبة هذا الصوت (بين بين) اليها. ويبدو أن تسمية النحويين لهذا الصوت لا تخرج عن تمييزه من غيره، فمثل تسميته كمثل الألقاب التي وضعوها للحروف الفروع كالشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي وهكذا، فالشين التي كالجيم هي صوت آخر ليس شيئاً ولا جيماً، وكذلك الصاد التي كالزاي، فهم وجدوا أنفسهم أمام تحقيقات صوتية غير مسماة، فاصطروا أن ينتزعوا لها ألقاباً مما يقاربها، كما في الشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، أو



مما يقابلها موقعياً كهزمة (بين بين)، يدلّ على هذا انهم جعلوها في عداد هذه الحروف، قال سيبويه: ((وأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً (...)) وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين (...)) وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال امالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم)) (125).

(3-2)

ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى ((أن هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه، حينئذ، لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة من فتحة أو ضمة أو كسرة، ويترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين وهو ما يسميه المحدثون Hiatus، ويغلب في معظم اللغات أن تؤدي مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقالي ينشأ من الحركتين، أو صوتي اللين القصيرين)) (126).

يثير هذا النصّ احتمالات ثلاثة:

الأول: أن يكون هذا الصوت هو الحركة التي تركتها الهمزة بعد سقوطها، ويترجّح هذا الاحتمال بقريئة الفعل (نسمعه) مع متعلقاته الأخرى. يماثل هذا الاحتمال الاحتمال الذي ذكر في مكان سابق من هذا البحث (127)، وافترض ان همزة الوصل حركة، وواضح أن كلا الاحتمالين يترتب عليهما صورة غير مألوفة في نظام المقطع العربي، هي بدء المقطع بمصوّت، ففي مثال (أَنَّ زُمْ) من بيت الأعشى، وفي نحو (أَكْتُبْ)، تكون الصورة المقطعية لكل هكذا:

ء - ا - ن ا ، ح ك ا ت ح ر ب

فالمقطعان، في الصورتين، بدءاً بمصوّت، والفرق بينهما أن المقطع المبدوء بهزمة الوصل وقع في أول الكلمة، ووقع المقطع المبدوء بهزمة (بين بين) في الدرج.

الثاني: أن يكون هذا الصوت حصيلة الالتقاء، بعد سقوط الهمزة بين صوت اللين القصير الذي يسبق الهمزة، وصوت اللين القصير الذي يليها، وهو ما سُمّي Hiatus.

عرّف ال(Hiatus) بأنه ((توالي صوتي علة من غير توسط ساكن، ومن غير تحويلهما إلى علة مزدوج Diphthong، وفي هذه الحالة يتطلب الموقف وقفة خفيفة

بين العلتين؛ لتنطق كل منهما على حدة، ويسبب هذا صعوبة للمتكلم الذي يجب أن يقطع مجرى نفسه، ثم يستأنفه مرة أخرى، ولذا يجد من الأسهل عليه أن يحوّل العلة الأولى إلى صوت انحداري (golide)) (128).

إن هذه السكتة التي تعين على النطق بصوتي علة متجاورين غير واردة في كلمة عربية، إذ تؤدي إلى تشويه المعنى، أو إلى مجمعة فيه، كالذي في نحو (لؤم) لو أردنا أن ننطق بها وقد تجاوزت فيها الفتحة والضمّة.

نعم، قد يتحقق هذا في كلمتين، كما في قوله تعالى: ((جاء أمة رسولها))؛ إذ ينطق بالفتحة ثم بالضمّة هكذا:

جاء - رسكتة - ارم - ارم - رات - رن

إن الصورة التي نجمت باسقاط الهمزة، وبالسكتة بين نطق الحركتين، تحيل إلى الاحتمال الأول: بدء المقطع بحركة، والحركة، ههنا، في وظيفتها، حركة اعتماد (= همزة وصل)، فكأنك تنطق كلمة جديدة قد تجاوز في أولها صامتان، غير أن هذا التحقق مستبعد في ضوء ما أثر من قراءات، أو ما نسمعه من القراء، إذ لا نجد هذه السكتة. لقد أشار بروكلمان إلى تعذر تحقق هذا التتابع، ليس في العربية وحدها، بل في اللغات السامية الأخرى، قال: ((من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاء مباشراً)) (129).

الاحتمال الثالث: أن يكون هذا الصوت، هو الصوت الانتقالي الذي أدى إليه التقاء الحركتين بعد سقوط الهمزة، ويكون هذا الصوت هو وسيلة التخلص من ال(Hiatus)، استناداً إلى التعريف.

وكلام الدكتور أنيس، ههنا، مجمل لا يستطيع الباحث أن يتبين منه ما يأتي: هل أصاب التحول الصوت الأول أو الصوت الثاني؟ فإن أصاب الصوت الثاني فلا مشكل، وإن أصاب الصوت الأول، فإن هذا يضعنا أمام صورة غير شائعة من همزة بين بين، تلك التي أطلق عليها المتأخرون (بين بين البعيد). قال ابن الحاجب: ((وقد جوّز بعضهم في بعض الهمزات أن يجعل (بين بين) بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها (...))، وذلك ليس بجيد عندنا)) (130).

إن هذا الاحتمال، نجد في كلمات عدد من المتقدمين ما يسوّغه، فقد وصف المبرد تخفيف الهمزة المكسورة بعد فتح بأنه ينحى بها نحو الياء، وذكر ابن الجزري في معرض



كلامه على رسم هذه الهمزة الآتي: ((فإن كان تخفيفها ألفاً أو كالألف كتبت ألفاً، وإن كان ياءً أو كالياء كتبت ياءً، وإن كان واواً أو كالواو كتبت واواً)) (131).

وواضح أن هذا التشبيه: كالألف أو كالياء أو كالواو، هو تعبير آخر عن الوصف الذي شاع في كتب النحويين: (بين الألف والهمزة، بين الياء والهمزة، بين الواو والهمزة)، هذه البينية التي ينصرف الذهن معها إلى صوت يمكن أن يوصف بأنه انتقالي في الحالة بين الهمزة والياء، والحالة بين الهمزة والواو، غير أن هذه الانتقالية لا تؤدي إلى صوتي اللين المعروفين: الياء والواو، بل إلى صوتين مقربين منهما على حد تعبير الداني (132).

إن المشكل في هذا الاحتمال أنه يقصر عن تفسير أمثلة أخرى من (اللين بين)، لا يمكن أن يتحقق فيها الانتقال، إذ تكتنف الهمزة بمصوتين متماثلين، كما في ((أعجبي)) و((على البغاء إن)) و((أولياء أولئك)).

لا يختلف الدكتور عبد الصبور شاهين، في نظريته إلى هذا الصوت، عن الدكتور إبراهيم أنيس، اللهم إلا في التفصيل، ومحاولة الإجابة عن أسئلة لا يخلو منها خلد من يطالع هذا التفسير، قال عن همزة (بين بين): ((انما هي تتابع حركتين يكونان نوعاً من المزدوج خفيف الانزلاق من عنصره الأول إلى عنصره الثاني، ولا شيء أكثر من هذا)) (133).

يتصل المشكل الأول الذي يثيره التفسير السابق بأن المقطع يبدأ بمصوت في حالة عدّ همزة (بين بين) من باب المزدوج، قال: ((وإيضاحاً لهذا التساؤل نذكر، هنا، ما هو مقرر هاهنا من أن المقطع في العربية، لابد أن يبدأ بحسب تفسيرنا بحركة، ومعنى ذلك اضطراب القاعدة في المقطع العربي، غير أننا إجابة عن هذا نعود إلى ما سبق أن ذكرنا من أن الانزلاق بين الحركتين له وجود سياقي (فونولوجي)، ولكنه عند التحليل يختفي، والواقع أن المقطع يتحقق وجوده في المستوى السياقي)) (134).

أما المشكل الآخر فيتمثل بأن الحركتين في (أأن زم) متماثلتان، ومعنى هذا عدم تحقيق صورة انزلاق لتكوين نصف حركة يبدأ بها المقطع من الناحية السياقية)) (135).

يجيب الدكتور شاهين عن هذا المشكل باجابتين، الأولى: ((أن عملية التقسيم المقطعي في هذا المثال تفرض على الناطق ما يشبه الهمزة، وإن كانت من جهة النحو

ساقطة)) (136). والثانية تتمثل بقوله: ((ولقد يعين على الخروج من هذا المأزق في المستوى التحليلي أن نعدّ مثل هذا المقطع المبدوء بحركة، في هذه الحالة وحدها، استثناء من القاعدة العامة، لما أن حالة (بين بين) هي نفسها وضع قليل الورد والشيوع في اللغة، أمّا في المستوى السياقي فلاشك لدينا في وجود همزة فونولوجية)) (137).

والواقع أن المشكل الأول، هو افتراض سببه الفصل بين منهجين: المنهج الصوتي التحليلي phonotics، والمنهج الصوتي السياقي phonology. إن قراءة في المنهج الأول الذي يعني ((دراسة أصوات الكلام مستقلة عن تقابلات نماذجها، وعن تجمعاتها في لغة معينة، ودون نظر إلى وظائفها اللغوية، أو حتى معرفة اللغة التي تنتهي إليها)) (138)، توصل إلى أن هذا المنهج يقصّر عن تحليل ظواهر صوتية كبرى في العربية كظاهرة الهمزة وأحوالها، بمعزل عن السياق، إذ لا يعدو الفعل، حينئذ، سوى وصف آلي لأفعال النطق، أو عزل الأصوات عن تجمعاتها، وما يمتدّ عن هذا من إغفال لأصوات أخرى، أو الاقتصار على نسبتها إلى جنس آخر، فتكون النتيجة افتراض صور غير مقبولة شهدنا مثالها في (أن زم).

إن تحقق صوره مقطع مبدوء بحركة، لا يمكن تصوّرها مع وجود الانزلاق: خفيفاً كان ام كاملاً. نعم، يظهر التحليل الصوتي وجود حركتين، ولكن لا ينكر أن التقاءهما التقاءً مباشراً كان سبب هذا الانزلاق الذي كان وسيلة التخلص من التقاء حركتين من جهة، ومن تكون مقطع مبدوء بحركة من جهة أخرى. إن وجود حركتين معاً في التحليل الصوتي لكلمة عربية مع استحضار امتناع هذا في العربية، يوحي ابتداءً بهذا الانزلاق من دون النظر إلى مائزين المنهجين.

أمّا ما يخص المشكل الآخر، فإن المفترض أن يغلف سقوط الهمزة التقاء الحركتين المتماثلين، هكذا:

ء - اء - ن ا ز - م ا م -

ء - ن ا ز - م ا م -

يشبه هذا نحو: قَوْمٌ، وَبَيْعٌ، إذ يسقط الواو في الأول، والياء في الثاني، ليكون

الألف، هكذا:

ق - او - م ا م - ق - م ا م -



ب - ا ي - ا ع - ب - ا ع -

غير أن الذي خلف سقوط الهمزة، ليس فتحة طويلة (الألف)، بل هو هذا الصوت المسمى همزة (بين يين). إن افتراض الانزلاق، ههنا، غير ممكن؛ لاننا نجابه بمشكلة أن ليس في عموم اللغة نصف مصوّت للألف، أو ما يقرّ بها بدرجة من الاحتكاك، من الصامت ولو يسيرا.

(4-2)

قد يسمح ما مرّ بالقول: إن هذه التفسيرات قد قصّرت عن مقارنة هذا الصوت، وليس بعيداً أن يكون هذا ممتداً عن الخلط بين مستويات الأداء اللغوي، والافتراض، ابتداءً، أن هذه الصوت نتيجة لاسقاط الهمزة في تشكيلات معينة. إن هذه النظرة قاسم مشترك بين القدماء والمحدثين، فلا عزو أن اصطبحت تفسيراتهم بآثارها، كلّ بحسب منهجه، وتصوراته لطبيعة الحركة الحيويّة للغة.

من أجل ذلك سيكون البحث في هذا الصوت تحت عنوانه الذاتي لا تحت عنواناتٍ أخرى، اذا جازلنا أن نستعير لغة الفقهاء، بمعنى آخر أن ننسب هذا الصوت إلى نفسه: كياناً خاصاً وقع في تشكيل أو لهجة معينة، تقابله تشكيلات أو لهجات أخرى، هي الهمزة عند التحقيق، أو أحد أحرف اللين الثلاثة عندما سمي بالإبدال.

ثمة نصان مهمان نقلهما الزجاج عن أبي عبيدة، يصلحان فيما نحسب، أن يكونا مفتاحاً يعين في مقارنة هذا الصوت:

الصوت الأول: وحكى أبو عبيدة، أن أبا عمرو كان يجعل مكان الهمزة الأولى كسرة ((في البغاء إن))، وضمّة في ((أولياء أولئك))، وأبو عبيدة لا يحكي إلا ما سمع، لأنه الثقة المأمون عند العلماء، إلا أنه لا يضبط مثل هذا الموضع؛ لأن الذي قاله محال؛ لأن الهمزة اذا سقطت وأبدلت منها كسرة وضمّة على ما وصف، بقيت الحركتان في غير حرف، وهذا محال؛ لأن الحركة لا تكون في غير محرك (139).

النص الثاني: وأمّا قوله: ((السفهاء ألا)، وقوله ((من في السماء أن يخسف))، فإن الهمزتين اذا اختلفتا، حكى أبو عبيدة أن أبا عمرو كان يبدل من الثانية فتحة، والقول فيه أيضاً محال؛ لأن الفتحة لا تقوم بذاتها، إنما تقوم على حرف (140).





واضح من هذين النصين، أن همزة (بين بين)، هي الكسرة في ((البغاء إن))،
والضمة في ((أولياء أولئك))، والفتحة في ((السفهاء ألا)) و((السماء أن))، هكذا على
الترتيب:

ب - ا ع - (-) ا - ن

ء - و ال - ا ي - (-) ا - ن

أ - ا ه - ا - ن

أ - ا - ن

ولقد كان اعتراض الزجاج وجيهاً، إذ يؤدي ما ذهب إليه أبو عبيدة إلى صورتين؛
إحدهما غير ممكنة، وهي تتابع مصوّتين تتابعاً مباشراً، والأخرى لا تتسق مع ما هو
مركوز في الذاكرة النحوية من أن المقطع لا يبدأ بمصوّت. وقد دلّ الشعر على فساد
هذا، إذ مثل هذا الصوت (=همزة بين بين) قاعدة مقطع في (أأن زأت)، هكذا:

أأن رأّت همزة بين بين

مفاعِلن تقابل الفاء

ولا يكون أيّ من هذه الثلاثة: الفتحة والكسرة والضمة، قاعدة لمقطع.
فما نقول بالذي نقل عن أبي عبيدة؟ هل نرفضه جملة وتفصيلاً، وصاحبه
بشهادة الزجاج، الثقة المأمون عند العلماء الذي لا يحكي إلا ما سمع؟! أو نقول عنه
كما قال الزجاج: إنه لا يضبط مثل هذا الموضع؟

لا مشاحة، أن التضحية بنص مهم ينتهي إلى زمن متقدّم، وينسب إلى رجل كأبي
عبيدة - أمرٌ مقبوت، ولا سيما أنه يحمل ما يفيد في إضاعة بعض ظلمات هذا الصوت؛
ومن ثم سيكون الأخذ بالخيار الثاني أجدي أعني عدم ضبط أبي عبيدة لهذا الموضع.
إن عدم الضبط هذا يخضع لاحتمال واحد، هو أن أبا عبيدة قد سمع صوتاً
شبيهاً بالفتحة، أو الضمة، أو الكسرة، فظنها هي، وإلا فليس من المقبول أن يسمع هاءً
مثلاً، أو همزة أو وواواً، أو ياءً وهي الأصوات التي يحتمل سماعها في التشكيلات المقابلة،
وينسبها إلى الفتحة أو الضمة أو الكسرة، معنى هذا أن همزة (بين بين) صوت شبيه
بالمصوّات، والسبيل إلى تعزيز هذا، هو التأمل في أداء القراء لهذا الصوت، إذ اتخذ
تحقيقات ثلاثة مرّات في هذا البحث (141).



يستوقفنا في التحقق الأول وصف الدكتور أنيس الذي لا يختلف عن وصف أبي عبيدة، ويبدو أنه شبه له كما شبه لأبي عبيدة، فظن أن ما سمعه صوت لين قصير؛ يؤيد هذا ما سمعته من بعض القراء المعاصرين (142)، فهو يقترب من هذا، إذ لا يكاد السامع يميز هذا الصوت من المصوتات إلا إذا أصاخ السمع. ويبقى تقرير هذا الوصف رهين استعمال جهاز صوتي حديث، مرسوم طيفي مثلاً، وهو ما لم يتيسر للباحث. يذكر هذا الجهاز بالوصف الذي قدمه الدكتور سلمان العاني للهمزة المتوسطة بين مصوتين، قال: ((ولا تظهر الهمزة بين حركتين (فجوة)، بل تظهر انزلاقاً شبيهاً بالحركة، ويظهر الانزلاق في صورة (الاسبكتروغراف) على هيئة رباط (Link)، يصل معالم الحركات الثلاث ببعضها)) (143).

وأشك أن الوصف الذي قدمه العاني ينطبق على الهمزة المعروفة (Glottal stop)، وقد جرّبت مراراً النطق بـهمزة بين مصوتين مع العناية بتحقيقها، فكان من يسمع يقرّر أن ما سمعه هو همزة ليس غير. يدعو هذا إلى القول: إن الوصف المتقدم ادنى إلى همزة (بين بين) من الهمزة المعروفة، فكأن الراوي الذي أخذت منه العينة الصوتية، لم يعن بتحقيق الهمزة المعروفة، ونطق بهذا الصوت من حيث لا يدري، ولا يبعد أن يكون التشكيل، وهو وجود مصوتين، هو الذي أغراه بارتكاب هذا النطق. إن الوصف الذي قدمه أبو عبيدة والدكتور أنيس، وما سمعته من بعض القراء - يغري بالقول: إن هذا الصوت هو حالة بينية، فلا هو ناجم باقفال تام للوترين الصوتيين أو حبس حنجري (Glottal stop)، ولا بانفراج كامل لهما، بل هو اقفال تقريبي لا يمكن الجزم بتحديد درجته، وقد يكون الاختلاف في درجة الاقفال سبباً في أن يظهر هذا الصوت بتجليات رأينا طرفاً منها في هذا البحث.

إن مقابلة بين تكون هذا الصوت وصفته وتكون المصوتات وما توصف به، تظهر أن الفرق يكمن في التضييق الحنجري، فكلما كان التضييق أشد، كان الجهر بالصوت أقوى، ويبدو أن التضييق مع المصوتات أشد؛ لهذا كانت درجة جهر هذا الصوت أقل، يعزّز هذا الوصف التحققان الآخرين في أداء القراء لهذا الصوت، ولا سيما التحقق الأول، ففي هذا التحقق وجدنا الصوت هاء أو شبيهاً بالهاء. إن الوصف الذي قدم لتكون الهاء ولصفته، يمكن إجماله بالآتي:



-يتكون عن طريق تضيق المجرى، تضيقاً يسمح بمرور الهواء الذي يحدث اندفاعه نوعاً من الحفيف يسمع في أقصى الحلق، أو داخل المزمار، فاذا حرك الهواء المندفع الوترين الصوتيين كما في حالة وقوع هذا الصوت بين مصوّتين، تحوّل إلى صوت مجهور(144).

-يتخذ الفم عند النطق بالهاء وضعاً يشبه الوضع الذي يتخذه عند النطق بالحركات(145).

يلاحظ، اذاً، أن هذه الثلاثة تتكون جميعاً عن طريق التضيق الحنجري الذي تختلف درجته بحسب كل صوت، أما من جهة الجهر، فإن الذي يسمع أداء القراء لهذه الهاء أو ما يشبهها، لا يشك في جهرها، ويمكن أن يعزى هذا إلى سبب تشكيلي، هو الوقوع بين مصوّتين، هذا السبب الذي لا يفارقه الصوت المقابل: همزة (بين بين) – يعني هذا اشتراك الثلاثة بهذه الصفة أيضاً، مع لحاظ الفارق الذي يمتدّ عن التضيق نفسه، أضف إلى هذا اشتراكها بوضعية الفم عند النطق بها، إذ يتخذ معها اوضاعاً تتشابه تشابهاً قوياً.

إن هذا التشابه بين هذه الأصوات الذي يقرب من التماثل، يسمح بأن نتخذه معياراً للحكم بأن هذه الهاء التي نسمعها من أفواه القراء أو ما يشبهها، هي تطور عن هذا الصوت الذي بعد به الزمن، وقصرت طبيعته الغامضة المتأرجحة عن أن يحافظ على نفسه، فحل محله صوت آخر شديد القرب منه، ولا يختلف عنه إلا في درجة تضيق المجرى، هو الهاء أو ما شبيهها.

قد يفسر هذا التقارب، في الوقت نفسه، الدافع الذي جعل كلا من أبي عبيدة والدكتور أنيس ينسبان هذا الصوت إلى المصوّتات الثلاثة، ويُنهض تصوراً مفاده، أن هذا الصوت حالة وسطى، أو انتقالية بين المصوّتات والهاء. وهو، فيما يظهر، ذو صفة حيادية وغامضة حين يكون بمعزل عن تشكيل معين، غير أن هذا الحياد ينتهي عند دخوله في هذا التشكيل، إذ يتخذ صورة على وفقه، فمرة يشبه الفتحة، وأخرى يشبه الضمة، وثالثة يشبه الكسرة: هذه الثلاثة التي أوهمت أبا عبيدة من قديم.

إن هذه الصور التي يظهر بها هذا الصوت، هي من أثر هذه المصوّتات الثلاثة؛ ومن ثم يمكن القول عنه: إنه ظاهرة تستمدّ صورها من التشكيل الذي توضع فيه، ولا



يعني هذا نفيًا لصوتية (phoneme) هذا الصوت، بقدر ما يعني بيانًا لحيدانيته التي لا تنتهي إلا بدخوله في تشكيل معين.

ويعدُّ، فلا مندوحة عن الإشارة إلى شيء مثير في هذا الصوت، يتمثل بأنه يسلك سلوك الصوامت عند وضعه في تشكيل معين، على غموضه وتنوع صورته وشبهه الشديد بالمصوتات، إذ يكون قاعدة للمقطع الذي يحتويه، وقد دلَّ الشعر على ذلك، فكأن طبيعة هذا الصوت الوسطية أو الانتقالية بين المصوتات والهاء، مكنته من أن يسلك بسلوك الصامت، كما مكنت الطبيعة الانتقالية للياء والواو من سلوكهما هذا السلوك.

(3)

عود إلى ما مرَّ، يظهر أن ما أثير حول ما سمي همزة الوصل وما سمي همزة التسهيل، يكاد يكون هو هو: من جهة الوصف، أو من جهة النسبة، أو من جهة الوقوع في تشكيل، على اختلاف في عبارة، أو تباین في رسم صورة فرضه تعدد الوظيفة لصوت تحاور على مواقع مختلفة. إنه لأمر يزيّن القول بأن همزة الوصل وهمزة (بين بين) اسمان لصوت واحد ليس له في الهمز من سبيل.

لقد وصف الرضي همزة الوصل بأنها همزة مكسورة في غاية الخفاء حتى كأنها من جملة حديث النفس فلا يدركها السامع (146)، ووصف همزة التسهيل بقوله: ((ومعنى التسهيل أن تأتي بها بين الهمزة وبين حرف حركتها، وتجعل الحركة التي عليها مختلصة سهلة بحيث تكون كالساكنة وان لم تكنها)) (147).

فهي، إذًا، ضعيفة وقليلة التمكن كما عبّر ابن جني. إن هذا الضعف وقلة التمكن. وذلك الخفاء الشديد الذي يجعل من الصوت كأنه من جملة حديث النفس، يصدران عن طبيعة لصوت واحد كان عصيًا على التحديد، فلا يدركه الوصف الذي لا يعدو أن يكون رفرفات تحوم حوله... ولو وصف الرضي التسهيل بالوصف الذي جعله له همزة الوصل، لكان أقرب؛ من قبل أن الاختلاس الذي فسّره التسهيل لن يتحقق مهما اجتاحت من محاولات. ويبدو أن القول به كان بتأثير من الشبه الشديد لهذا الصوت بالحركات، هذا الشبه الذي أوهم أبا عبيدة من قديم، فظنّه حركة، فكأنه محاولة في ترسيخ صامتية هذا الصوت؛ ومن ثم يكون الساكن في وصف





الرضي: (بحيث تكون كالساكنة وان لم تكنها)- أقرب إلى أصوات المد: الألف والواو والياء التي صُنفت، لأمر ما، في المدونة النحوية، أنها سواكن. فالقرب من الساكن هو قرب من الألف أو الواو والمد أو يائه.

لقد ذهب الكوفيّة إلى أن هذا الصوت ساكن (148) وكثيراً ما يشار في المدونة النحويّة إلى أن هذا مما يميزهم من الآخر البصري. ويبدو أن الذي دفع البصريين إلى القول بقرب هذا الصوت من الساكن، هو نفسه الذي دفع الكوفيين إلى القول بأن هذا الصوت ساكن، أعني ذلك الشبه الشديد لهذا الصوت بالحركات، ولو أن الكوفية مضوا إلى أن المقصود بالساكن هذه الأصوات الثلاثة (ألف المد وياء وواو)- لكان أمراً.

يبعد أن يكون من باب الاتفاق أن يختلف البصريون والكوفيون في همزة الوصل، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها ساكنة، وذهب البصريون إلى أنها متحركة. نعم، علل الذين ذهبوا إلى سكونها ذلك، بأنها صوت جاء لمعنى ولاحظ له في الاعراب (149)، بيد أنه تعليل صلته بقواعد التوجيه أشد، ولا يعبر عن الأصل الذي دفع إلى القول بسكون هذا الصوت أو حركيته، أعني ذلك الشبه الشديد بالحركات.

إن وصف عدد من المحدثين يظهر أنه يعبر عن صوت واحد، على ذهابهم مذهب المتقدمين في الفصل بين الصوتين، ولا سيما أولئك الذين ذهبوا إلى حركية هذين الصوتين (همزة الوصل وهمزة التسهيل). ولافت للنظر أن يهمل هؤلاء المحدثون همزة التسهيل في وصفهم للمقطع العربي، ذلك الوصف الذي كان لهمزة الوصل حضور واضح فيه، على تحقق لمقطع يبدأ بحركة مع همزة التسهيل، كما تحقق مع همزة الوصل.

لقد مرّ في هذا البحث اتفاقهم على أن الأصل في هذا الصوت المسمّى (همزة الوصل)، أنه حركة اعتماد، ومرّ، أيضاً، اختلافهم في هذه الحركة، فمنهم من اكتفى بها وحدها سلباً للتخلص من تجاور للصامتين في أول الكلمة، وسوغ أن يبدأ المقطع في العربية بحركة، ومنهم من قال باللاتيان بهمزة قبل هذه الحركة تخلصاً من تكون هذا المقطع.

يسمّوننا، ههنا، العود إلى ما ذكره الدكتور عبد الصبور شاهين عن همزة الوصل وهمزة التسهيل، قال عن الأولى: ((...أن أخذ الأمر من المضارع في مثل يكتب يكون



بحذف حرف المضارعة، وحينئذ يبقى الأمر في صورة (كُتِبَ)، حيث يتوالى صامتان في بدء الكلمة، وهو ما لا يجوز في العربية، فإذا جيء بحركة قبل الكاف، وقع محذور آخر، وهو بدء المقطع بحركة، فزيدت همزة وصل: أكتب، وأصبح الفعل بها مقطعين طويلين (مقفلين)) (150).

وقال عن الثانية في معرض اجابته عن المشكل الذي يتمثل بأن الحركتين في (أَنْ) ومثلهما: ((إن عملية التقسيم المقطعي في هذا المثال تفرض على الناطق ما يشبه الهمزة، وإن كانت من جهة النحو ساقطة (...)) ولقد يعين على الخروج من هذا المأزق في المستوى التحليلي أن نعدّ مثل هذا المقطع المبدوء بحركة، في هذه الحالة وحدها، استثناء من القاعدة العامة، لما أن حالة (بين بين) هي نفسها وضع قليل الورد والشيوع في اللغة، أما في المستوى السياقي، فلا شك لدينا في وجود همزة فونولوجية)) (151).

وواضح بأدنى تأمل، أن ما جاء في النص الثاني يورث القول بأن المشكل الذي أثير متحقق في ما سمي همزة الوصل، فالمقطع يبدأ بحركة، في الأقل، في المستوى التحليلي، ولا أدري ما الذي منع الدكتور شاهين أن يعدّ هذا المقطع مع (همزة الوصل) استثناء من القاعدة العامة، فكما أن حالة (بين بين) وضع قليل الورد والشيوع في اللغة، كذلك حالة الوصل، على شك في أن حالة (بين بين) يصدق عليها هذا الوصف؛ فلقد مرّ في البحث أن هذا الصوت اللهجي (بين بين) كان شائعاً شبيحاً لا يقل عن السياقات التي تقابله في اللهجات الأخرى، أعني نوعي التخفيف الآخرين: الإبدال والحذف (152).

وأيضاً، كان التخلص من هذا المقطع بهمزة، كما أن عملية التقسيم المقطعي في مثال (أَنْ زَمْ) فرضت على الناطق ما يشبه الهمزة. ولا أدري، مرة أخرى، ما الذي منع أن يوصف المخلص في حالة (همزة بين بين) بأنه صوت يشبه الهمزة؟ وهل الهمزة الفونولوجية هي هذا الصوت الذي يشبه الهمزة؟ لقد اتفق المحدثون على أن الهمزة ليس لها سوى تحقق واحد، هو ما سمي بالحسنة الحنجرية Glootal stop.

إن من يتابع أداء القراء في زماننا لـ ((أهدنا)) من قوله تعالى: ((أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ))، يخلص إلى أن التخلّص من الابتداء بالساكن لم يتم بهذا الصوت الذي وصفه الرضي والمسمى همزة الوصل، بل بهمزة لا تخفى المبالغة في تحقيقها، على من



أصاخ السمع. يذكر هذا بأداء عدد من القراء لهزمة التسهيل، إذ نطقوا بها هاءً أو ما يشبه الهاء، وبما تقرر في مكان من هذا البحث: أن هذه الهاء التي نسمعها من أفواه القراء أو ما يشبهها، هي تطوّر عن هذا الصوت الذي بعد به الزمن، وقصرت طبيعته الغامضة المتأرجحة عن أن يحافظ على نفسه، فحلّ محله صوت آخر شديد القرب منه، ولا يختلف عنه إلا في درجة تضيق المجرى هو الهاء أو ما يشبهها (153). إن هذا يشجع على القول: إن المبالغة في تحقيق الهزمة في (اهدنا)، دليل على أن الصوت الذي اتخذ عماداً للتخلص من الابتداء بالسكان هو ما عرف عند القدماء: همزة التسهيل، إذ اقتضت القرابة الشديدة بين الهاء وذلك الصوت عدم الجمع بينهما، والتعويض بهزمة قطع بولغ في تحقيقها؛ ومن ثم يكون ما ذهب إليه النحويون من أن همزة (بين) لا تقع أولاً أبداً - فيه نظر (154)، بلحاظ المعطيات التي مرّت والتي قد تسمح بالقول: إنها تقع أولاً، ولكن بوظيفة أخرى هي التوصل للنطق بالسكان في أول الكلمة بلغة القدامى، أو للتخلص من تجاوز الصامتين بلغة المحدثين.

- (1) سر صناعة الإعراب: 125 / 1، وانظر الكتاب: 144 / 4، والمقتضب 32 / 1، وشرح ابن يعيش: 131 / 9، وشرح الشافية للرضي: 251 / 2.
- (2) الكتاب: 144 / 4.
- (3) انظر سر الصناعة: 125 / 1.
- (4) انظر الكتاب: 144 / 4، والتكملة: 183-185، وسر الصناعة: 125 / 1، وشرح الشافية للرضي: 251 / 2.
- (5) انظر التكملة: 183، وسر الصناعة: 127 / 1، وشرح الشافية للرضي: 251 / 1.
- (6) انظر الكتاب: 148 / 4.
- (7) سر الصناعة: 15 / 2.
- (8) السابق: 17 / 2.
- (9) انظر التطور النحوي: 29، ودروس في علم أصوات العربية: 185، ودراسات في علم اللغة ق 1 / 168-173.
- (10) شرح الكافية للرضي: 122 / 2.
- (11) كتاب العين: 54 / 1.
- (12) الكتاب: 144 / 4.

- (13) السابق: 4 / 151، وانظر على سبيل المثال: 4 / 148، 150، 152، 3 / 198.
- (14) إعراب القرآن للنحاس: 1 / 353.
- (15) آخر سورة الحاقة، و(74) من الواقعة.
- (16) معاني القرآن للفرّاء: 1 / 1-2.
- (17) السابق.
- (18) الكهف: 32، يس: 13.
- (19) معاني القرآن للفرّاء: 1 / 2، وانظر 1 / 88.
- (20) 2 / 87.
- (21) 186.
- (22) 183.
- (23) 182، وينظر سر صناعة الإعراب: 1 / 125، والمفصل: 355، وشرح ابن يعيش: 9 / 132، وشرح الشافعية للرضي: 2 / 250، وحاشية الصبان: 4 / 312.
- (24) الكتاب: 4 / 148.
- (25) السابق.
- (26) انظر شرح الشافعية للرضي: 2 / 260.
- (27) سر الصناعة: 1 / 125.
- (28) الكتاب: 4 / 144.
- (29) شرح الشافعية للرضي: 2 / 224، وانظر الكتاب: 4 / 150، والتكملة: 186، وشرح ابن يعيش: 9 / 138.
- (30) يونس: 59، وانظر الاتحاف: 252، وغيث النفع: 247، والنشر: 1 / 377.
- (31) الانعام: 144، وانظر الاتحاف: 252، وغيث النفع: 219.
- (32) الصافات: 153.
- (33) انظر شرح الشافعية للرضي: 2 / 266.
- (34) انظر في اللهجات العربية: 67، والقراءات القرآنية: 17.
- (35) انظر المفصل في تاريخ العرب: 7 / 291، والتطور النحوي: 27، ورسم المصحف: 71، 302.
- (36) انظر أصل الخط العربي وتاريخ تطوره: 58، والمفصل في تاريخ العرب: 7 / 291، والتطور النحوي: 27، ورسم المصحف: 71، 302.
- (37) كتاب الكتاب لابن درستويه: 56، وانظر المحكم للداني: 47.
- (38) الكتاب: 3 / 541.
- (39) السابق: 3 / 542.
- (40) السابق: 3 / 548.
- (41) السابق: 4 / 430.
- (42) السابق: 4 / 432.
- (43) السابق: 4 / 434.
- (44) السابق.





- (45) السابق: 436 / 4.
- (46) السابق: 446 / 4.
- (47) قد يعود السبب في تسمية سيبويه لهذا الصوت (ألف الوصل)، ولهزمة الاستفهام (ألف الاستفهام)، إلى وظيفة كلّ منهما: عُرِفَت همزة الوصل بوظيفتها التشكيلية في موارد محدّدة، هي تلك التي يتجاور فيها صامتان في أول الكلمة، وبلغت القدماء هي الكلمات التي تبتدئ بساكن. وعرفت همزة الاستفهام بوظيفتها الدلالية المتميّزة التي اختلفت بها عن الهمزة المعهودة (فوينما) يؤدي وجوده في كلمة إلى تمييزها من كلمة أخرى.
- (48) الكتاب: 1 / 3.
- (49) السابق: 4 / 4.
- (50) انظر الكتاب: 1 / 99، 100، 101، 2 / 161، 419-422، 3 / 7، 17، 83، 187، 188، 189، 500، 551.
- (51) يس: 27.
- (52) معاني القرآن للفرّاء: 1 / 9.
- (53) ص3.
- (54) معاني القرآن للفرّاء: 3 / 136.
- (55) السابق: 3 / 34.
- (56) سر الصناعة: 1 / 55.
- (57) القراءات القرآنية: 20.
- (58) الكتاب: 4 / 153.
- (59) السابق: 4 / 154.
- (60) السابق: 4 / 152.
- (61) السابق: 4 / 151-150.
- (62) 2 / 87.
- (63) سر الصناعة: 1 / 126-127.
- (64) انظر الايضاح في علوم البلاغة: 93.
- (65) السابق: 216.
- (66) حاشية الصبّان: 4 / 382.
- (67) دروس في علم أصوات العربية: 192.
- (68) مناهج البحث في اللغة: 144.
- (69) السابق: 4 / 165.
- (70) ظاهرة التتوين في اللغة العربية: 32.
- (71) علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية: 143.
- (72) مناهج البحث في اللغة: 165.
- (73) السابق.
- (74) العربية الفصحى: 43.



- (75) المنهج الصوتي للبنية العربية: 41-42.
- (76) القراءات القرآنية: 78.
- (77) نفسه.
- (78) الكتاب: 4 / 242-241.
- (79) انظر سر الصناعة: 1 / 32-37، والخصائص: 2 / 327-331.
- (80) سر الصناعة: 1 / 32-33.
- (81) انظر مصادر الهامش (1).
- (82) انظر ص 1 وص 2 من البحث.
- (83) العربية الفصحى: 43.
- (84) السابق: 2003.
- (85) انظر خزانة الأدب: 1 / 13، وبغية الوعاة: 567.
- (86) انظر ابن الحاجب النحوي: 80.
- (87) شرح الشافية للرضي: 2 / 211.
- (88) السابق: 2 / 262.
- (89) انظر الأصوات اللغوية: 89.
- (90) الكتاب: 4 / 433.
- (91) انظر مناهج البحث في اللغة: 111-112، وعلم اللغة العام/ الأصوات: 123،
والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 123.
- (92) دراسات في علم اللغة: 1 / 143-144، وذهب إلى هذا الرأي الدكتور عبد القادر عبد
الجليل في كتابه: علم اللسانيات الحديثة، فقد سمي هذا الصوت صانت الايصال،
وعرفه بأنه ((صوت يعين على تحريك الصوت بالسكان (ص 404)).
- (93) السابق: 1 / 167.
- (94) سر الصناعة: 1 / 58.
- (95) الكتاب: 4 / 148.
- (96) سر الصناعة: 2 / 15.
- (97) السابق: 1 / 17.
- (98) انظر الاتحاف: 250، وغيث النفع: 242، والنشر: 1 / 377.
- (99) يونس: 21.
- (100) انظر الاتحاف: 250، والبحر: 5 / 167، والنشر: 1 / 377-357.
- (101) انظر ص 21 من البحث.
- (102) انظر الكتاب: 3 / 541-545، والأصول: 2 / 400-402، والتكملة: 212-219،
وشرح ابن يعيش: 9 / 107-111، وشرح الشافية للرضي: 3 / 32-50.
- (103) المناققين: 11.
- (104) النور: 33.
- (105) الاحقاف: 35.
- (106) المؤمنون: 44.



العدد: 3
العدد: 2
1427 هـ / 2006 م



- (107) يوسف: 58.
- (108) هود: 44.
- (109) الأعراف: 38.
- (110) فاطر: 15.
- (111) شرح السيرافي بهامش الكتاب: 3 / 541، وانظر الكتاب: 5 / 541-547، وسر الصناعة: 1 / 61، والمفصل: 10 / 349، وشرح الشافعية للرضي: 3 / 45.
- (112) المصادر السابقة.
- (113) سر الصناعة: 1 / 61.
- (114) شرح الشافعية للرضي: 3 / 45.
- (115) انظر معاني القرآن للفراء: 2 / 130، وشرح الشافعية للرضي: 3 / 45، وشرح الشافعية للجاريري: 1 / 250.
- (116) الكتاب: 3 / 550.
- (117) العمدة: 137، وانظر الكامل: 1 / 26، والعربية الفصحى: 24، وتحفة الخليل: 228.
- (118) الكتاب: 4 / 432.
- (119) الأصوات اللغوية: 91.
- (120) فصلت: 44.
- (121)
- (122) تاريخ اللغات السامية: 209، وقد ذكر ولفنسون في هامش صفحة (208) انه استعان في ترتيب القراءات بالشيخ محمد عبد المطلب المدرس بدار العلوم.
- (123) في مقابلة شخصية أجريت في كلية الشريعة بتاريخ 1996/6/6.
- (124) التوبة: 120.
- (125) الكتاب: 4 / 432-431.
- (126) الأصوات اللغوية: 91.
- (127) انظر ص 24 فما بعد.
- (128) أسس علم اللغة: 50.
- (129) فقه اللغات السامية: 42.
- (130) الايضاح: 2 / 42.
- (131) النشر: 1 / 46، وانظر المحكم للداني: 104-105.
- (132) انظر المحكم للداني: 104-105.
- (133) القراءات القرآنية: 173.
- (134) السابق: 10.
- (135) السابق.
- (136) السابق.
- (137) السابق.
- (138) دراسة الصوت اللغوي: 48.



- (139) معاني القرآن للزجاج: 1 / 43-44.
(140) السابق.
(141) انظر ص 30-31.
(142) هو الشيخ عذاب الحمش في مقابلة شخصية أجريت في بيته في حي المنصور ببغداد بتاريخ 18/5/1996.
(143) التشكيل الصوتي: 96.
(144) يلاحظ أن هناك فرقاً بين الاحتكاكين اللذين يؤديان إلى تكون الصوت المهموس والمهجور، إذ يتميز الأول بأن الذبذبات الصوتية التي تصحبه لا تكون نتيجة تحرك اللوتين الصوتيين، بل نتيجة لاحتكاك الهواء بالمناطق التي تعلو هذه الأوتار، وبذلك لا تكون هذه الذبذبات وتريّة كالتي توجد عند الجهر. انظر أصوات اللغة: 192، والأصوات اللغوية: 88، ودراسة الصوت اللغوي: 302.
(145) انظر الأصوات اللغوية: 88.
(146) انظر ص 22 من البحث.
(147) شرح الشافية للرضي: 3 / 45.
(148) انظر ص 30 من البحث.
(149) انظر سر الصناعة: 1 / 125، وشرح الشافية للرضي: 2 / 2.
(150) المنهج الصوتي: 41-42.
(151) القراءات القرآنية: 106.
(152) انظر ص 21 من البحث.
(153) انظر 41-43 من البحث.
(154) انظر سر الصناعة: 1 / 61، وشرح الشافية للرضي: 3 / 31.



مصادر البحث

1. -ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه: د. طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد -بغداد 1972.
2. -إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر: الدمياطي أحمد بن محمد بن أحمد (ت117هـ)، تحقيق د. شعبان محمد اسماعيل، بيروت 1407هـ-1987م.
3. -أسس علم اللغة: ماريوباي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية 1973.
4. -اصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الاسلام: د. خليل يحيى نامي، مطبعة بول باربييه، القاهرة 1935.
5. -أصوات اللغة: د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة دار التأليف، ط1 القاهرة 1963.
6. -الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الانجلو أمريكية، ط5 1979.
7. -اعراب القرآن: النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ-)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط3 بيروت 1988.
8. -الايضاح في علوم البلاغة: القزويني، جمال الدين أبو المعالي بن عبد الرحمن (ت739هـ)، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، ط5 1403هـ-1983م.
9. -الايضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ)، تحقيق د. موسى بني العلي، مطبعة العاني -بغداد 1982.
10. -البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف (ت745هـ)، دار الفكر- بيروت 1398هـ-1978م، مصورة عن طبعة السعادة بمصر، 1328هـ.
11. -بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (ت911هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل، الحلبي بمصر 1965.
12. -تاريخ اللغات السامية: إسراييل ولفنسون، ط1، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1348هـ-1929م.
13. -التشكيل الصوتي في اللغة العربية: د. سلمان العاني، ترجمة د. ياسر الملاح، ط1، النادي الأدبي بجدة 1983م.
14. -التطور النحوي: برجشتراسر أخرجه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، الناشر دار الرفاعي بالرياض 1402هـ-1982م.
15. -التكملة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ-)، تحقيق د. كاظم بحر مرجان، جامعة الموصل 1981م.
16. -حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ-)، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط1 1422هـ-2002م.



العدد: 3
السنة: 2
1427هـ / 2006م



17. -خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (1193هـ)، ط1، المطبعة الأميرية ببولاق.
18. -الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط3، عالم الكتب، بيروت 1403هـ - 1983م.
19. -دراسات في علم اللغة: د. كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر 1969.
20. -الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام النعيمي، دار الرشيد، بغداد 1980م.
21. -دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، ط3، القاهرة 1405هـ — 1985م.
22. -دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، تعريب صالح القرمادي، تونس 1966.
23. -رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية: د. غانم قدوري حمد، ط1، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت 1982.
24. -سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق محمد حسن وأحمد رشدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1421هـ - 2000م.
25. -شرح تحفة الخليل في العروض والقافية: عبد الحميد الراضي، ط2، مؤسسة الرسالة 1395هـ - 1975م.
26. -شرح شافية ابن الحاجب: الجاريري، أحمد بن الحسين (ت746هـ)، ط3، عالم الكتب، بيروت 1404هـ - 1984م.
27. -شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاستربادي، محمد بن الحسين (ت688هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت 1395هـ — 1975م.
28. -شرح كافية ابن الحاجب: الرضي الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت 1405هـ - 1985م.
29. -شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت643هـ) عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي/ القاهرة.
30. -ظاهرة التنوين في اللغة العربية: د. عوف المرسي، ط1، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض 1982م.
31. -العربية الفصحى: د. هنري فليش، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، ط2، بيروت 1983.
32. -علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية: د. بسام بركة، مركز الانماء القومي، بيروت.
33. -علم اللغة العام، الأصوات: د. كمال محمد بشر، مصر 1973.
34. -غيث النفع في القراءات السبع: الصفاقسي، أبو الحسن علي بن محمد (1118هـ)، المطبعة البهية 1321هـ.
35. -فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التّواب، منشورات جامعة الرياض 1397هـ - 1977م.
36. -القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.





37. -الكامل في اللغة والأدب: الميرد، محمد بن يزيد (ت285هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاته، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
38. -الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ)؛ تحقيق عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، 1403هـ -1983م.
39. -كتاب العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، تحقيق د. عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد 1967.
40. -كتاب الكتاب: ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر (ت321هـ)، مطبعة الآداب اليسوعيين، بيروت 1921.
41. -المحكم في نقط المصاحف: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444هـ)، تحقيق د. عزة حسن، مديرية احياء التراث القديم، وزارة الثقافة والارشاد، دمشق 1960.
42. -معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد (ت207هـ)، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف بخاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار السرور، (د.ت).
43. -معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، إبراهيم بن السري (ت311هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة 1424هـ -2004م.
44. -المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: جواد علي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت 1969.
45. -المقتضب: الميرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
46. -مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان، مكتبة الانجلو مصرية 1955.
47. -المنهج الصوتي للبنية العربية: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت 1400هـ -1980م.

